كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الألف المجهولة
في
حديث اللغويين

إعداد

د / محمد بن إبراهيم السيف

أستاذ مشارك في كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية بجام

(العدد الرابع والثلاثون – الجزء الرابع ٢٠١٥م)
عة القصيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي البحث

يرى اللغويون أن ألف المد صوت طارئ في البنية ، وأنها متغيرة لا تصمد أمام مقتضيات التغيير التي تستدعيها العوارض الطارئة على البنية ؛ من تثنية وجمع وتصغير وتكسير ونحو ذلك ، ويتعيَّن حينئذ تحوُّلُها إلى ما تحقَّقَ أنَّه أصلٌ لها من واوٍ أو ياءٍ وَفْقَ طرائق وقرائن ارتضوها . وقد يستعصي التعرُّفُ على أصل الألف لجمود في بنية أو ندرة في استعمال ، فتغدو الألف حينئذ مجهولةً لا يُدرى أصلها ومما نشأت ، وقد تنبه القدماء لذلك ، واصطلحوا على بعض المعايير والاستدلالات الإجرائية ؛ إنْ لفظية أو معنوية ، للقضاء بأنها من الواو أو أنها إلى الياء أميل . وقد وجدت في معالجة اللغويين لهذه الظاهرة ما هو منثور ومخبوء في بطون المدونات اللغوية ، وهو جدير بالتتبع والتناول ، فجمعت منه ما تيسر لي ، وحررته في هذه الوريقات مصدَّرًا بتمهيدٍ عرضت فيه على عجل لطبيعة الألف ومعانيها ، ثم الألف المجهولة ، وهي قضية الدراسة ، عرَّفْتُ بها ، وتناولت صنوفَها ؛ أصلية ، ومبدلة ، وزائدة ، وما قالوه في شأن معالجتها في ضوء ألوانها المختلفة .

تمهيد :

الألف، وهي حرف المد، أو ما يسميها المحدثون بالفتحة الطويلة[١]، وهي حرف هوائي يخرج من الجوف عند الخليل، قال: «. . . وأربعة أحرف جُوف وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جُوفا لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، وإنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف » [٢].

وعند سيبويه الألف حرف غير مهموس، أو حرف مد ولين، قال عنها وعن أختيها الياء والواو: « هذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومد، ومخارجها متسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها » [٣].

ومخرجها من أقصى الحلق، قال: «. . . فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجًا الهمزة والهاء والألف » [٤].

والجمهور على ما قال[٥].

---

(١) دراسات في علم اللغة (كمال بشر): ٧٨.

(٢) العين ٧٥/١.

(٣) الكتاب ١٧٦/٤.

(٤) السابق ٤٣٣/٤.

(٥) ينظر: المقتضب ١٩٢/١، تهذيب اللغة ٤٣/١، وعلل النحو: ٤٧٧، وسر صناعة الإعراب ٥٧/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٢/١، والشافية: ١٢١.

والمحدثون « ينسبون الألف إلى مكان ما في تجويف الفم » [١].

وهي حرفٌ ساكنٌ لا يُبتدأ به، وتكون أصلا فيما لا يقضى له باشتقاق؛ كالحروف، وأسماء الحروف، والأسماء المبنية، والأسماء الأعجمية، وأما الأسماء المتمكنة والأفعال فلا تكون فيها إلا مبدلة أو زائدة، ولا تكون فيها أصلا، وقد ثبت هذا استقراءً كما قال ابن جني[٢]، وفي توجيهه قال الرضي: « أما في الثلاثي فلأن الابتداء بالألف محال، والآخر مورد الحركات الإعرابية، والوسط يتحرك في التصغير، فلم يمكن وضعها ألفًا.

وأما في الرباعي فالأول والثاني والرابع لما مرَّ في الثلاثي، والثالث لتحركه في التصغير.

وأما في الخماسي فالأول والثاني والثالث لما مرَّ في الثلاثي والرباعي، والخامس لأنه مورد الإعراب، والرابع معتقب الإعراب في التصغير والتكسير.

وأما في الفعل الثلاثي فلتحرك ثلاثتها في الماضي » [٣].

والألف بطبيعتها ضعيفة واسعة المخرج لا تقبل التحريك، وإذا اضطروا إلى ذلك عدلوا بها إلى أقرب حرف[٤]، قال الأزهري: «. . . فأما الألف اللينة فلا صرف لها، إنما هي جرس مدة بعد فتحة، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفت عن احتمالها واستنامت إلى الهمزة أو الياء أو الواو، كقولك: عِصَابة وعَصَائِب، وكَاهِل وكَوَاهِل، وسِعْلَاة وثلاث سِعْلَيَات فيمن يجمع بالتاء، فالهمزة التي في العصائب هي الألف التي في العصابة، والواو التي في الكواهل هي الألف التي في الكاهل جاءت

(١) دراسة الصوت اللغوي: ٣٤٥.

(٢) ينظر: المنصف ١١٨/١.

(٣) شرح الشافية للرضي ٦٨/٣.

(٤) سر صناعة الإعراب ٨٦/١.

خلفا منها، والياء التي في السعليات خلف من الألف التي في السعلاة، ونحو ذلك كثير، فالألف اللينة هي أضعف الحروف المعتلة » [١].

وتأتي الألف لمعانٍ ووظائف متنوعة، وبناءً عليه تعددت ألقابها، فمنها ألف الفرق، وألف الإشباع، والألف المبدلة، والألف الزائدة، والألف الأصلية، والألف المجهولة، وألف الندبة، وألف الإشارة، وألف التأنيث، وألف التثنية، وألف الرفع، وألف الجمع، وغيرها[٢].

وقد يطرأ على البنية شيءٌ من العوارض التي تستدعي التحوير والتبديل فيها، كالتثنية، والجمع، والتصغير، والنسب، ونحو ذلك، فتغدو الألف عرضةً للتغيير بسبب طُروء تحريكٍ استدعاه النظام العارض، فيتعين حينئذ عودتها إلى أصلها؛ واوًا كان أو ياء، ويستعينون في معرفة الأصل على جملة من الإجراءات الأدائية التي تستدعي رجوع الألف إلى أصلها؛ كالتثنية، والجمع، والتصغير، وتصريف الفعل، وإسناده إلى الضمائر، والإمالة، وغيرها[٣].

وقد لا يسلم شيء من تلك الإجراءات المصطلح عليها عند التصريفيين إلى معرفة أصل الألف، كما فيما لا يُقضى فيه باشتقاق، كالحروف، وأسماء حروف الهجاء، والأسماء المبنية، وأسماء الأصوات، والأسماء الأعجمية، أو ما غاب فيه أصلٌ الألف فيما قُضِي فيه باشتقاق، كما في بعض الأسماء المتمكنة والأفعال التي

(١) تهذيب اللغة ٤٢/١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٤٧٦/١٥-٤٨٠، وبصائر ذوي التمييز ٦/٢-١١، وتاج العروس ٣٦١/٤٠- ٣٦٨.

(٣) ينظر: نظم الفرائد وحصر الشرائد: ١٦١ – ١٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٨٢/٢-٤٨٣.

لم تبلغنا تصاريفها، فلا يعرف أَمِن واوٍ هي أم من ياء؟ وقد تنبَّه النحويون لأمر هذه الألف وناقشوها واصطلحوا لها بالألف المجهولة.

الألف المجهولة:

كذا جاء المصطلح عند الأزهري في التهذيب، وأُلِف عند كثير من خالفيه، ويُراد به الألف التي لم يتهيَّأ لها وضعًا أو تصريفًا ما يُحتكم إليه في تعيين مرجعها الواويِّ أو اليائي، ويندرج تحتها الألفُ فيما لا اشتقاق له (الجامد)، كما في الحروف، والأسماء المبنية، وغيرها، والألف المبدلة التي لا يُدرى مما أبدلت، والألف الزائدة.

وظاهرُ كلام ابن مالك التفريقُ بين الأصلية والمجهولة، قال: «. . وإن كانت الألف أصلا لكونها في حرف أو شبهه؛ كـ" ألا " الاستفتاحية، ومتى، أو كانت مجهولة الأصل كـ" خَسَا " بمعنى: فرد » [(١)].

ويؤيِّده قول المراديِّ تعقيبًا على هذا التفريق: « وعبَّر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة » [(٢)]، ومن هؤلاء ابن جني[(٣)]، ولعله الأظهر؛ لأن " الألف المجهولة " مصطلح تصريفيٌّ قضيته كلُّ ألفٍ طرأ عليها شيء من التحوير أو التبديل الذي يستدعي تحويلها إلى الواو أو الياء، من غير نظر إلى كونها محولة في أصل وضعها أو غيرَ محولة؛ لحاجة كلٍّ منها إلى استدعاء ما تقتضيه الصنعة من واوٍ أو ياء، لذا يندرج تحتها كلُّ ألفٍ من هذا النوع، ويشمل ذلك:

(١) شرح التسهيل ٩١/١.

(٢) توضيح المقاصد ١٣٦٧/٥.

(٣) ينظر / المنصف ١٢٥/١.

أولا: الألف الأصلية

وهي الألف في كل ما لا يصح فيه تصريف ولا اشتقاق، كالحروف، وأسماء حروف الهجاء، والأسماء المبنية، وأسماء الأصوات، والأسماء الأعجمية.

١- الحروف:

والمعنيُّ منها ما كان مختومًا بالألف، سواء كان ثنائيًا وضعا أم ثلاثيًا، فلا تكون الألف فيها زائدة ولا مبدلة، قال ابن جني: « فأما الحروف، فالألف فيهنَّ أصل غيرُ زائدة ولا منقلبة. والدليل على ذلك أنها غير مشتقة ولا متصرفة، ولا يُعرف لها أصلٌ غير هذا الذي هي عليه، فيجب أن تقرَّ على ما هي عليه حتى تقوم دلالة على أنها زائدة أو منقلبة.

ولا دلالة على ذلك، فلا تكون الألف فيهنَّ زائدة لأنهن غير مشتقات، وبالاشتقاق تُعلم الزيادة من الأصل، ولا تكون منقلبة؛ لأنه لو كانت الألف في " ما " من الواو، لقالوا: مَوْ، كما قالوا: لَوْ، ولو كانت من الياء لقالوا: مَيْ، كما قالوا: كَيْ، فبطل أن تكون الألف في الحرف زائدة أو منقلبة » [(١)].

وقد يُعدل بها إلى الاسمية استعمالا، فتنعتق من رِبْقَة الجمود، فتخلع عليها أحكام الاسم وخصائصه، فتُعرب، وتثنَّى، وتُجمع، وتُصغَّر، ويُنسبُ إليها، وتُوزن بـ " فعل "، فتغدو الألف فيها حينئذ عرضة للتغيير إلى الواو أو الياء بحكم العوارض الإجرائية الطارئة على البنية، قال ابن جني في (باب في عكس التقدير): « وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكمًا ما وقتًا ما، ثم تحوِّر في ذلك الشيء عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكمًا آخر. . . من ذلك ما نعتقده في الألفات إذا كنَّ في الحروف والأصوات أنها غير منقلبة، وذلك نحو ألف " لا " و " ما ". . . وألف " على " و " إلى " و " لدى " و " إذا "، فإن نقلتها فجعلتها أسماء أو اشتققت منها

(١) المنصف ١/١١٨- ١١٩، وينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٦٥٣ -٦٥٤.

فعلا استحال ذلك التقدير، واعتقدت فيها ما تعتقده في المنقلب. وذلك قولك: مَوَّيت، إذا كتبت " ما "، ولَوَّيت، إذا كتبت " لا ". . . ولو سميت رجلا بـ " على " أو " إلى " أو " لدى " أو " أَلَا " أو " إذا "، لقلت في التثنية: عَلَوان، وإلَوان، ولَدَوان، وأَلَوان، وإذَوان، فاعتقدت في هذه الألفات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب، وقد كانت قبل ذلك عندك غير منقلبة » [١].

فإن كانت الألف آخر حرف ثنائيٍّ، كما في " لا " و" ما " و" يا "، فالقياس تضعيف الحرف الثاني كما فعلوا بـ " لو " عندما أعربوها فقالوا:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ[٢]

لأن الاسم لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، فإذا كرر الثاني تلتقي ألفان ساكنتان، ولا بد حينئذ من التخلص من الساكنين بالحذف أو بالتحريك، ولا يسوغ الحذف لئلا نعود إلى الثنائي الذي فررنا منه، فيتعين تحريك الألف الثانية فتنقلب همزة، فيقال: لاء، وماء، وياء، وقد حكاه اللحياني عن الكسائي[٣].

وقال الأزهري عن الألف اللينة في الحروف الثنائية المسمى بها: « إذا مُدَّت صارت مدتها همزة ملتزقة بها من خلفها، كقولك: هذه لَاءٌ مكتوبة، وهذه ماءٌ ماءُ الصلة، لا ماءُ المجازاة، ونحو ذلك من الحروف المصوَّرة إذا وقعت مواقع الأسماء مدت كما تمد حروف الهجاء إذا نسبت أو وصفت؛ لأنهن يَصرْنَ أسماء، لأن الاسم مبنيٌّ على ثلاثة أحرف » [٤].

(١) الخصائص ١/٢٧٢ – ٢٧٥.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي، ينظر: ديوانه: ١٢٤.

(٣) ينظر: المنصف ١/١٢٧.

(٤) ينظر: المنصف ١/١٢٧.

وأما ما كان أصله ثلاثيًا وثالثه ألف من هذه الحروف فـ " على، وإلى، وبلى، وألا، وهيا ".

وفي تقديرهم لأصل الألفات في هذه الحروف بعد نقلها إلى الاسمية ركنوا إلى الإمالة، وهي« أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت [١]، وهي ممارسة لفظية اعتادتها عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس[٢]، وسماعها فيما كانت فيه ألف مجهولة يشعر بأنها من الياء؛ للعلاقة الظاهرة بينهما؛ إذ لا تخلو أسباب الإمالة غالبًا من حضور عنصري الياء والكسرة[٣]، فما سمعت فيه فألفه ملحقةٌ باليائي، ومالم تُسمع فيه فألفه واويةٌ، وهو تأصيلٌ أوصى به سيبويه فيما لم يظهر فيه أمر الألف في الحروف و الأسماء والأفعال، وظاهر قوله أن الألف من الواو أكثر، فيحمل عليه مطلقا مالم يظهر ما يُغَلِّب الياء من إمالة أو غيرها، قال:

« وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتي يتبين لك » [٤].

وقال: « فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو، ولا له اسم تثبت فيه الواو، وألزمت ألفه الانتصاب، فهو من بنات الواو؛ لأنه ليس شيء

(١) سر صناعة الإعراب ٦٧/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٥٤/٩، وشرح الشافية للرضي ٤/٣.

(٣) ينظر: المقتضب ٤٤/٣.

(٤) الكتاب ٤٦٢/٣.

من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة، إنما يكون ذلك في بنات الواو » [١].

ونقل عنه الجوهري قوله: « ألف " إلى " و" على " منقلبتان من واوين؛ لأن الألفات لا تكون فيها الإمالة، ولو سمي به رجل قيل في تثنيته: إِلَوان وعَلَوان » [٢].

وهو ظاهر تطبيقه، فقد ثنَّى " على" و " وإلى " بالواو؛ لأن الإمالة لا تحسن فيهما، قال: « إنك إذا سميت رجلا بـ " على، ولدى، وإلى " لقلت: عَلَوان، وإِلَوَان، ولَدَوَان، فتثنيه بالواو؛ لإن الإمالة لا تحسن فيه »[٣]. فالإمالة هي المعيار عنده مالم يرد استعمال يرد الاستدلال بها، قال: « فإن جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الياء، ولا اسم تثبت فيه الياء، وجازت الإمالة في ألفه، فالياء أولى به في التثنية، إلا أن تكون العرب قد ثثنته فتبين لك تثنيتهم من أي البابين هو، كما استبان لك بقولهم: قنوات، وقطوات، أن القناة والقطاة من الواو » [٤].

وقال: « ليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف »[٥].

وأما قلب الألف ياء في قولهم: عليك، وإليك، مع امتناع الإمالة فيهما، ففسر بنوع من تبادل المواقع بين الألف والياء للألفة بينهما، قال أبو علي الفارسي: « فإن قال قائل في: " عليه " و" لديه ".

(١) الكتاب ٣٨٨/٣.
(٢) الصحاح ٢٥٤٣/٦.
(٣) المنصف ١٢٧/١.
(٤) الكتاب ٣٨٨/٣.
(٥) السابق ٣٨٦/٣.

ما بالهما قلبا ياءين لما اتصلا بالمضمر، والإمالة لا تجوز فيهما؟ وهلا لم يقلبا ياءين ولكن واوين، كما أنك لو سميت بهما لقلت: إِلَوان وعَلَوان؟

قيل له: قلبهما في " إِلَوَان " و" عَلَوان " صحيح، بدلالة أن الإمالة منهما غير جائزة، وإذا لم تجز الإمالة علمت أنهما ليسا من الياء.

فأما قلبهما إلى الياء مع المضمر فلأن الياء لما كانت تقلب إلى الألف في " حَاحَيْتُ " و" طَائِيٍّ " ونحو ذلك، كذلك قلبت الألف إليها » [١].

ووجَّهَهُ ابن ولاد بالفرق بين المعرب والمبني في حال الإضافة، قال: « وإنما قالوا: عليك ولديك، ولم يقولوا: علاك ولداك، كما قالوا: عَصَاك ورَحَاك، إذا أضافوا؛ ليفرقوا بين ما حقه الإعراب والتمكن وبين المبني في الإضافة؛ لأن عصا ورحى يلحقهما التنوين، وعلى ولدى غير متمكنين » [٢].

وحكي عن بعض العرب: إِلَاك وعَلَاك[٣].

ومذهب سيبويه في الركون إلى الإمالة أشهر مذاهب ثلاثة ذكرها المرادي [٤] في الألف المجهولة، ثانيها: أن الألف إذا أميلت أو قلبت ياء في موضع ما تحمل على الياء، وإن لم يكن ذلك فمن الواو، وعليه يثنَّى " على " و " إلى " بالياء؛ لانقلاب الألف فيهما ياء مع الضمير، فيقال: عَلَيَان وإِلَيَان، وهو اختيار ابن عصفور[٥] وابن مالك[٦].

(١) المسائل البصريات: ٨٤٩-٨٥٠.

(٢) المقصور والممدود: ١٥١.

(٣) الصحاح ٦/٢٥٤٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٤/١٣٦٦.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٤١.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٨٢.

وجعله اليزديُّ القياس مالم يرد سماعٌ بقلبها واوًا، قال: « إن سُمِّي بـ " إلى " و " على " أُميلت؛ لأنك تقول في تثنيته: إلَيان، وعَلَيان، بدليل قولك: إليك، وعليك حالة كونهما حرفين » [(١)].

والثالث: قلب الألف ياء مطلقا، ولم يُعز[(٢)].

وأما الألف الثانية المجتلبة زيادة على الألف في " ما " و" لا " عند استعمالهما اسمين فقضوا لها بأنها من الياء، وقالوا في تمثيلهما بـ " فَعَل ": مَوَى، ولَوَى، حملا على أوسع البابين؛ لأن باب " طَوَيت " و" شَوَيت " أكثر في الاستعمال من باب " قُوَّة "، قال ابن جني: « فإن بنيت من هذين الاسمين اللذين هما " ماء " و" لاء " مثل " حَجَر " و" عَمَل " قلت: مَوَى، ولَوَى، فقضيت على الألف الأولى أنها منقلبة عن واو، وعلى الألف الآخرة التي كانت قلبت همزة بأنها منقلبة من ياء، فخرجت اللفظتان إلى باب " شَوَيت " و " طَوَيت "، ولم تقضِ على الألف الآخرة أنها من الواو كالألف الأولى من قبل أن العين قد ثبت أنها من واو، واللام بعدها حرف علة، فالوجه أن تكون مما لامه ياء، ولا تكون مما لامه واو، وذلك أن باب " طَوَيت، ولَوَيت، وحَوَيت، وشَوَيت. . . أكثر من باب " قَوِيت، وحَوِيت، والقُوَّة، والحُوَّة، والصوّة، مما عينه ولامه واوان، هذا هو القانون، وبه وصَّى التصريفيون » [(٣)].

والأصل في الحروف ألا تمال « لأن ألفاتها لا أصل لها في الياء حتى يتطلب مجانستها بالإمالة، ولقلة تصرفهم فيها، والإمالة من باب التصرف » [(٤)]، إلا

(١) شرح الشافية لليزدي ٢/٧٤٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٤/١٣٦٦.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٥٧٨.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٠١، وينظر: الكتاب ٤/١٣٥، و أسرار العربية: ٣٥١.

إلا أنه سمع في " بلى "، و "يا "، و" لا " في قولهم:. . . إمَّا لا، على غير قياس[١]، وشذَّذه الشاطبي[٢]، ويسوَّغه شبهها بالأسماء القائمة بنفسها واستقلالها.

قال ابن جني: «. . . أُمِيلت " بَلَى " لأنها تقوم بنفسها؛ إذا قال القائل: أما قام زيد؟ قال له المجيب: بلى، فلما حسن الوقوف عليها أميلت، أمارة لمشابهة الاسم فيها » [٣].

ولم تتأكد إمالتها عند ابن سيدة، لذا جعل ألفها من الواو؛ قال: « لأن الواو أظهر هنا من الياء، فحملت مالم تظهر فيه على ما ظهرت فيه. وقد قيل: إن الإمالة جائزة في " بلى "، فإذا كان ذلك فهو من الياء » [٤].

وكان أبو علي الفارسي يقول في " يا " من " يا زيد ": « إنما أميلت لأنها قامت مقام " أدعو " و " أنادي " » [٥].

وقد تقدَّر الألف في " يا " متحولة من الواو، كما في " يالا " من قول الشاعر[٦]:

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمُ إذا الدَّاعِي المثَوِّبُ قَالَ يَالَا

بالوقوف على اللام لتصير الكلمة " يال " مستقلة، كـ " باب "، فيحكم للألف بأنها من الواو؛ لأنها عين، قاله أبو علي الفارسي، وهو من طرائفه، نقله عنه تلميذه ابن جني واستحسنه قائلا: « وسألني أبو علي – رحمه الله – عن ألف " يا

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٧٥.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٨/٢٠٠.
(٣) المنصف ١/١٢٣.
(٤) المحكم ١٠/٤٣٤.
(٥) السابق نفسه
(٦) زهير بن مسعود الضبي. ينظر: النوادر لأبي زيد: ٢١.

" من قوله:. . . يالا، فقال: أمنقلبةٌ هي؟ قلت: لا؛ لأنها في حرف، أعني " يا ". فقال: بل هي منقلبة، فاستدللته على ذلك، فاعتصم بأنها قد خلطت باللام بعدها ووقف عليها، فصارت اللام كأنها جزء منها، فصارت: يال، بمنزلة " قال "، والألف في موضع العين وهي مجهولة، فينبغي أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو. هذا جمل ما قاله؛ ولله هو وعليه رحمته » [(١)].

وقال أبو علي في " لا " من " إمَّا لا ": « وكذلك قولهم: " افعل كذا وكذا إمَّا لِا "، فإمالتهم " لا " من " إمَّا لا " إنما هو لأن معناه: افعل كذا وكذا إن كنت لا تفعل غيره، فلما حُذف الفعل وأقيمت " لا " مقامه وأغنت عنه، أميلت لمشابهتها الفعل » [(٢)].

وحكى قطرب عنهم: لِا أفعل كذا، بإمالة " لا "، ووجهه ابن جني باستقلالها أيضا فقال: « وإنما جاز هذا فيها عندي؛ لأنها قد تكون جوابا فتقوم بنفسها في نحو قولك جوابا لـ " هل قام زيد؟ ": لا. فلما قامت بنفسها أميلت » [(٣)].٢

٢ـ أسماء حروف الهجاء :

أسماء حروف الهجاء، أو حروف التهجي، أو حروف المعجم، أو حروف العربية[(٤)]، وهي حكاية صوتية أو خطية للحروف وضعت للتعليم، وهي موقوفة، وليست معربة؛ لأنه لم يقصد بوضعها أن تكون مركبة، قال الفراء: « لم تعرب حروف المعجم؛ لأن المتكلم أراد أن يعلم المخاطب الهجاء، فقال: أ ب ت ث حكاية لحروف الأسماء فوقفه؛ لأنه لم يرد أن يخبر عنه بشيء، فإن أخبر عنه بشيء أعربه، فقال: هذه باء

(١) الخصائص ٢٧٦/١.
(٢) المنصف ١٢٣/١.
(٣) المرجع السابق ١٢٣/١.
(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٥٢٦١/١٠.

قصيرة، وكذا إن نسق فقال: هذه ألف وباء » [1]، لذا جاء بعضها على أقل من ثلاثة أحرف، وهذا لا يكون في الأسماء المعربة[2]، وتأتي على ضربين؛ ثنائية، كـ " با، تا، ثا، حا، خا. . . "، وثلاثية عينها إما ألف، كـ " دال، ذال، صاد، ضاد، قاف، كاف. . . "، أو ياء كـ " جيم، سين، شين، عين، غين. . . "، أو واو كـ " نون ".

وقد تجري أسماء الحروف مجرى الأسماء المعربة، فتثنى، وتجمع، وتصغر، وتغدو عرضة للتغيير والتبديل جراء ما يلحق بها من عوارض، وتزاد على ألف الثنائي منها ألف أخرى كما تقدم في " لا وما "؛ « لأنه ليس في الأسماء اسم على حرفين والثاني منهما ياء ولا واو ولا ألف؛ لأن ذلك يجحف بالاسم؛ لأن التنوين يدخله بحق الاسمية، والتنوين يوجب حذف الحرف الثاني منه، فيبقى الاسم على حرف واحد » [3]، فتلتقي ألفان ساكنتان فتحرك الألف الثانية فتنقلب همزة كما تقدم في " لا وما "، فتصبح: باء، وتاء، وثاء، حاء، خاء، و أما ما روي عن الفراء من أن بعض العرب يقصرها فيقول: هذه حا فاعلم، ويا فاعلم، وشربت مًا، فحكاية شاذة لا يسوغ القياس عليها كما قال أبو الفتح بن جني[4].

وهاتان الألفان العين واللام في: باء، وتاء، وثاء، وحاء، بعد زيادة عدة اللفظ باجتلاب الألف وقلبها همزة بعد تحريكها، والألف الواقعة عينا في الثلاثي كالدال، والذال، والصاد، والضاد ونحوها، تعد مجهولات، ومقتضى ما يطرأ عليها من تغيير جراء طروء بعض العوارض الإجرائية أن تقلب إلى ما تقتضيه الصنعة من واو أو ياء.

---

(١) صناعة الكتاب لأبي جعفر النحاس: ٧٤.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧٨٥، وشرح الشافية للرضي ٢/٢١٩.

(٣) ينظر: المخصص ٥/١٦٤.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧٨٦، والمخصص ٤/٢٥٩.

والمسموع عنهم في الثنائي المزيد فيه ألف قلبها ياء؛ إذ قالوا: « بَيَّيْتُ، وتَيَّيْتُ، وثَيَّيْتُ، وحَيَّيْتُ، وخَيَّيْتُ، وطَيَّيْتُ، وظَيَّيْتُ، ويَيَّيْتُ ياءً حسنة، وكذا بقية أخواتها »[1]، ووجَّهه ابن جني بسماع الإمالة فيها قبل التسمية بها، فقال: « والذي حملهم على هذا عندي سماعهم الإمالة في ألفاتهن قبل التسمية وبعدها؛ ألا تراك تقول إذا تهجيت: بِا تِا ثِا حِا خِا رِا طِا ظِا فِا هِا يِا، وقالوا بعد التسمية والنقل: بِاء، وتِاء، وثِاء، وحِاء، وطِاء، وظِاء، فلما رأوا الإمالة شائعة في هذه الألفات قبل النقل وبعده حكموا لذلك بأن الألفات فيهن منقلبات عن ياءات »[2].

واستُشْكِل بأن الإمالة إنما تحسُنُ فيما كانت ألفه من الياء، وهذا لا يتَأَتَّى في أسماء حروف التهجي؛ لأنها جامدة، فأجاب ابن جني بأن إمالتها إنما كان حملا على إمالة " بلى "؛ لاستقلال هذه الأسماء وتمام الكلام بها واستغنائها عما بعدها، فإذا قيل: « بَا تَا ثَا قامت هذه الحروف بأنفسها، ولم تحتج إلى شيء يقويها، ولا إلى شيء من اللفظ تتصل به، فتضعف، وتلطف لذلك الاتصال عن الإمالة المؤذنة بقوة الكلمة وتصرفها. . . وأما إمالتها وقد نقلت فصارت أسماء ومدت، فإنما فعلوا ذلك لأن هذه الألفات قد كانت قبل النقل والمد مألوفة فيها الإمالة، فأقروها بعد المد والتسمية والإعراب بحالها؛ ليعلموا أن هذه الممدودة المعربة هي تلك المقصورة قبل النقل المبنية، لا لأن هذه الألفات عندهم الآن بعد النقل والمد مما سبيله أن يقضى بكونه منقلبا عن ياء »[3].

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧٩٣.

(٢) السابق ٢/٧٩٣- ٧٩٤.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٩٤- ٧٩٥.

وقال الخليل: « الحاء: حرف هجاء مقصور موقوف، فإذا جعلته اسما مددته، تقول: هذه حاء مكتوبة، ومددتها ياءان، وكل حرف على خلفتها من حروف المعجم فألفها إذا مُدَّت صارت في التصريف ياءين » (١).

والقياس الذي تستدعيه حقيقة النظر عند أبي علي الفارسي في الألفين في " باء " و " تاء " وبقية أخواتهما أن تكون الألف الأولى واوا، والثانية المنقلبة همزة ياء، لتكون البنية من باب " شَوَيتُ " و " طَوَيْتُ "، لا من باب " عَيِيْتُ " حملا على أوسع البابين، فإذا اشتق منها فعل على " فَعَّلت " يقال: بَوَّيْتُ، وتَوَّيْتُ، ومن الثاء: ثَوَّيْتُ، ومن الحاء: حَوَّيْتُ، ومن الخاء: خَوَّيْتُ، ومن الراء: رَوَّيْتُ، ومن الطاء: طَوَّيْتُ، ومن الظاء: ظَوَّيْتُ(٢).

ولم يكترث ابن جني بإمالة هذه الأسماء؛ لأن إمالتها إنما لحق بها شبها بالأسماء المتمكنة في استقلالها واستغنائها عما بعدها كما ذكر في نصه السابق، ولا دلالة فيها على أن الألف من الياء، وارتضى قياس أبي علي في أنها من الواو، قال: « فإذا لم يكن في إمالتها دلالة على كونها منقلبة، كما لم يدل ذلك في ألف " بَلَى " و " لا "، و " يا " في النداء، ثبت أن الأمر فيها على ذهب إليه أبو علي من أن العين سبيلها أن تكون واوا، وتكون اللام ياء لتكون الكلمة من باب " طَوَيْتُ " و" شَوَيْتُ " و " ضَوَيْتُ "؛ لأنه أكثر من باب " حَيِيْتُ " و " عَيِيْتُ "، ومن باب " قَوِيْتُ " و " حَوِيْتُ " من القوَّة والحوَّة. فلو لم يكن في هذا إلا الجنوح إلى الكثرة والرجوع إليها عن القلة لكان سببا قويًا، وعذرًا قاطعًا، فكيف به وقد دللنا على قوته بما قدمناه » (٣).

(١) العين ٣١٦/٣.

(٢) ينظر: المنصف ١٢٥/١، وسر صناعة الإعراب ٧٨٩/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٧٩٦/٢ – ٧٩٧.

وربما استُعِين بتقدير الألف في الثنائي من الواو في توجيه قراءة، كما في قراءة الحسن بضم أحد الحرفين الهاء أو الياء من " كهيعص "، لا على التعيين، فقد قيل في توجيهه: « إنما أقدم الحسن على ضم أحدهما، لا على التعيين؛ لأنه تصور أن عين الفعل في الهاء والياء ألف منقلب عن الواو، كالدار والمال، وذلك لأن هذه الألفات، وإن كانت مجهولة؛ لأنها لا اشتقاق لها، فإنها تحمل على ما هو مشابه لها في اللفظ، والألف إذا وقع عينا فالواجب أن يعتقد أنه منقلب عن الواو؛ لأن الغالب في اللغة ذلك، فلما تصور الحسن أن ألف الهاء والياء منقلب عن الواو جعله في حكم الواو، وضم ما قبله؛ لأن الواو أخت بالضمة » [(١)].

وأما ما كان ثلاثيًا من أسماء حروف الهجاء وثانيه ألف كالدال، والذال، والزاي في إحدى لغاتها[(٢)]، والصاد، والضاد، واللام، والواو، فقد حكى اللحياني عن الكسائي في ألفاتها لغتين، الواو والياء، فيقال: دوّلت دالا، وديّلت، وقوّفت قافا، وقيّفت، وكذا في الباقي إلا الواو فإنها بالياء لا غير؛ لكثرة الواوات، فيقال: وَيَّيْتُ واوًا حسنة [(٣)].

والذي وَصَّى به سيبويه أن الألف إذا كانت مجهولة وكانت عينًا فهي من الواو؛ لأنه الأكثر، مالم تظهر قرينة تصرفها إلى الياء، قال: « وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك » [(٤)].

---

(١) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): ٥٠٦/٢١.

(٢) في الزاي خمس لغات: " زاي " وهي اللغة الفصيحة، و " زَيٌّ " بالتشديد، و " زًا " بالقصر والتنوين، و " زا " بالقصر والتنوين، و " زاء " بالمد. ينظر: صناعة الكتاب: ٧٤-٧٥.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٤٨٥/١٥، واللسان ٤٨٧/١٥ (وا)، وتاج العروس ٢٦٤/٤٠ (ويو).

(٤) الكتاب ٤٦٢/٣.

وعلى هذا اتكأ ابن جني في تقديره لما تؤول إليه الألف المجهولة في هذه الأسماء حين قضى لها بأنها من الواو، قال: « وأما ما ثانيه ألف فدال، وذال، وصاد، وضاد. . . فهذه الحروف ما دامت حروف هجاء لم تمثل، ولم يقض فيها بقلب ولا غيره مما لا يوجد في الحروف، فإن نقلتها إلى الاسمية لزمك أنْ تقضي بأن الألف فيهن منقلبة عن واو، وذلك مما وَصَّى به سيبويه؛ لأنه هو الأكثر في اللغة » [١].

وكذا عند ابن سيده[٢].

واختُلِف في الألف في " واو "، ففي حكاية السيوطي المذكورة قيل أنها من الياء لا غير، فلا يقال فيها إلا: وَيَّيْتُ، وحكى الأزهري فيها: وَوَّيْتُ، وأَوَّيْتُ.

وحملها أبو الحسن الأخفش على الواو كسائر أخواتها محتجا بتفخيمها وعدم سماع الإمالة فيها[٣]، ويترتب عليه أن تكون حروف الكلمة من نوع واحد، وهو مردود بعدم النظير عند أبي علي الفارسي، لذا جعلها من الياء، قال ابن جني: « ورأيت أبا علي يذهب إلى أنها من الياء، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن يكون من الواو؛ لئلا تجعل حروف الكلمة كلها من موضع واحد » [٤].

وكذا لا يسلم القول بأنها من الياء من عدم النظير؛ لأنه ليس من كلامهم ما فاؤه ولامه واو، ولاستواء الاحتمالين في عدم النظير، ولأنَّ لكلٍّ منهما ما يؤيِّده من مألوف كلامهم، استوى المذهبان أو كادا عند ابن جني، فقال: « ولست أرى بما أنكره أبو علي على أبي الحسن بأسا، وذلك أن أبا علي إن كان كره ذلك لئلا تصير حروف الكلمة كلها واوات، فإنه إذا قضي بأن الألف منقلبة من ياء لتختلف الحروف فقد حصل معه بعد

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧٩٩.
(٢) ينظر: المحكم ١٠/١١٥.
(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٨.
(٤) المنصف ٢/٢١٤.

ذلك لفظ لا نظير له؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام حرف فاؤه واو ولامه واو إلا قولنا: واو، فإذا كان قضاؤه بأن الألف من الياء لا يخرجه من أن يكون. . . فذا لا نظير له، فقضاؤه بأن العين واو أيضا ليس بمنكر، ويعضد ذلك أيضا شيئان:

أحدهما: ما قضى به سيبويه من أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون منقلبة عن الياء.

والآخر: ما حكاه أبو الحسن من أنه لم تسمع عنهم فيها الإمالة، وهذا أيضا يؤكد أنها من الواو.

ولأبي علي أن يقول منتصرا لكون الألف منقلبة عن ياء: إن الذي ذهبت أنا إليه أسوغ وأقل فحشا مما ذهب إليه أبو الحسن، وذلك أني وإن قضيت بأن الفاء واللام واوان، وكان هذا أيضا لا نظير له، فإني قد رأيت العرب جعلت الفاء واللام من لفظ واحد كثيرا، نحو: سَلِس، وقَلِق. . . ولم نرهم جعلوا الفاء والعين واللام جميعا من موضع واحد لا من واو ولا من غيرها. . . » [1]، ويمم ابن يعيش إلى أنها من الواو تبعا لأبي الحسن[2].

ويتراءى لي أن اختيار الأخفش بجعل الألف من الواو– وإن خالف عاداتهم في تحاميهم توالي ثلاثة حروف متجانسة – أكثر اقتصادًا في الجهد العضلي، وأيسر في النطق من واوين تتوسطهما ياء مفتوحة؛ لأن اللسان ينخفض إلى الياء ثم يرتفع.

٣- الأسماء المبنية:

وحالها كما سبق كحال الحروف، وألفاتها أصول غير زوائد ولا منقلبة، إذ لا يعرف لها أصل إلا بالاشتقاق، وهي غير مشتقة ولا متصرفة، ويجري عليها ما يجري على الجوامد من إجرائها مجرى الأسماء المتمكنة، وإخضاعها لشيء من التحويرات

(١) المنصف ٥٩٩/٢.

(٢) شرح المفصل ٥٨/١٠–٥٩.

والتبديلات التي تعرض لها، فما كان منها على حرفين أو ثلاثة الثاني منها ألف فالألف فيها تعد من المجاهيل، ويعرض لها من التغيير ما يستدعي قلبها واوا أو ياء كما في نظائرها من الحروف، والمعيار فيها الإمالة كما في الحروف وأسماء حروف التهجي، فما كان على حرفين والثاني ألف كـ " ما " الاسمية في صنوفها المختلفة؛ الموصولية، والشرطية، والاستفهامية، وسائر أخواتها، فيجري عليها حين نقلها إلى الأسماء المتمكنة ما يجري على " ما " الحرفية من اجتلاب ألف زائدة على ألفها، والقضاء على الألف الأولى بأنها من الواو لأنه لم تسمع فيها الإمالة ولا تحسن فيها؛ لأنها لا تستقل بنفسها وتستغني عما بعدها كما في جمهور الأسماء المتمكنة(١)، وأما الثانية فمن الياء حملا على أوسع البابين، وكذا كل ألف في آخر ثلاثي لم تسمع فيه الإمالة كـ " لدى "، و " إذا " ولا تحسُن فيها، فإن الألف فيها من الواو.

ولم تسمع الإمالة في الأسماء المبنية إلا في: مَتَى، وأَنَّى، ذَا.

أما " أَنَّى " فالألف فيه رابعة، ويُقضى لها بأنها من الياء من غير نظر إلى الإمالة.

وأما " متى " ففي كلتا حالتيها من الاستفهام والشرط غير مضافة؛ لذا أشبهت الأسماء القائمة بنفسها فلحقتها الإمالة، فإذا سمي بها جعلت من بنات الياء فتظهر فيها في التثنية والجمع فيقال: مَتَيَان، ومَتَيَات(٢).

وأما " ذَا " الإشاريَّةُ فذهب قوم منهم السيرافي إلى أنها ثنائية الوضع كـ " ما "(٣)، والألف فيها أصل غير منقلبة عن شيء، وينظر إليها على أنها مجهولة حين طروء ما

(١) ينظر: الكتاب ١٣٥/٤، وشرح المفصل ٦٦/٩.

(٢) ينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ٢٢٦/٣، والمنصف ١٢٣/١، وإبراز المعاني ٢٠٨/١.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٩٧٤.

يقتضي قلبها، وجعلت من الياء لثبوت إمالتها عند سيبويه[١]، فقيل في تصغيرها: ذَيَّا، وفي تثنيتها: ذَيَّان[٢].

وارتضاه ابن يعيش قائلا: « ولو ذهب ذاهب إلى أن " ذا " ثنائيٌّ وليس له أصلٌ في الثلاثية نحو " مَنْ وكَمْ " في المبهمة، وأن ألفه أصل كالألف في " لدى وإذا " لم أَرَ به بأسًا؛ لعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف، والذي يؤيد ذلك أنك لو سميت بـ " ذا " لقلت: ذاء، فتزيدها ألفا أخرى ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين، كما تقول: لاء، إذا سميت بـ" لا "، ولو كان أصلها الثلاثية ولامها ياء لكنت تقول إذا سميت به: هذا ذاي، فتأتي بالياء الأصلية، ولا تقلبها لوقوعها بعد ألف أصلية » [٣].

وذهب البصريون إلى أن " ذا " ثلاثية، وأنها متحولة من: ذَوَي، على زنة " فَعَل "، والألف فيها من الواو، ولام الكلمة ياء لأنه ليس في كلامهم مثل " حيوت "، وحذفت تأكيدا للإبهام[٤].

وقيل: أصلها: ذَيٌّ، بتشديد الياء، على زنة " فَعْل "، فحذفوا الياء الثانية تخفيفا فصارت: ذَيْ، فأبدلوا الياء ألفا لئلا تشبه بـ " كَيْ "، فألحقت بـ " متى "، فصارت: ذا، فالألف فيها من الياء، ويُؤيِّده عندهم جواز إمالتها كما تقدم عن سيبويه[٥]، وقد راجع ابن جني أستاذه أبا علي في قرينة كونها من الياء فقال:

« قلت له: ما الدليل على أن عينه من الياء، ولم لا يكون من باب " طَوَيت، وشَوَيت " لأنه أكثر من باب " حَيِيت وعَيِيت "؟

---

(١) ينظر: المنصف ١٢٢/١.

(٢) ينظر: الإغفال ٣١٧/٢، والتسهيل: ٢٨٨، وتوضيح المقاصد ١٤٤١/٣، وتمهيد القواعد ٤٨٧١/١٠.

(٣) شرح المفصل ١٢٧/٣.

(٤) ينظر: الإنصاف ٦٦٩/٢-٦٧٠، وشرح الكافية للرضي٤٧٤/٢، والارتشاف: ٩٧٤.

(٥) ينظر: المنصف ١٢٢/١، والإنصاف ٦٧٠/٢.

فقال: لأن سيبويه حكى فيه الإمالة، فهذا يدل على أنه من الياء » [١].

ويشكل عليه أنهم جعلوا " ذا " متحولة، ومثلوها من الفعل بـ " فَعَل " كما في الأسماء المتمكنة، وهي مبنية؛ لذا قدَّروا للألف الواو أو الياء لجهل أصلها، فهي إذًا في منزلة بين المنزلتين.

وأُجِيب بأنها تُوصف ويُوصف بها كالأسماء، وتُثَنَّى، وتُحَقَّر، ويدخلها كثير من أحكام الأسماء، ولشبهها بها أجريت مجراها فقدر فيها التحول من الثلاثي، ومُثِّلت من الفعل كما تُمَثَّل الأسماء[٢].

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم من " ذا " هو الذال وحدها، والألف زيدت تكثيرًا، واستدلوا بحذف الألف منها في التثنية؛ إذ يقال: قام ذَانِ، ورأيت ذَيْنِ[٣].

وردَّه أبو علي الفارسي بأنَّ " ذا " اسم مظهر وليس بمضمر بدليل التكنية عنه بالضمير، فيقال: هذا ضربته، كما يقال: زيد أكرمته، ويوصف كما في: مررت بهذا الرجل العاقل، وتصف به كما في: مررت بزيد هذا، وإذا ثبت أنه مظهر، فالمظهر لا يكون على حرف واحد[٤]، وأن " ذَانِ " و" ذَينِ " صيغتان مرتجلتان للتثنية[٥].

ومن الألفات المجهولة في الأسماء المبنية ما نجده في بعض أسماء الأصوات، كـ: " غَاق " لصوت الغراب، و " جَاه " لزجر البعير، و " حَاء "، و " عَاء " لزجر الضئين، و " قَاع " لزجر الغنم، و " طَاق " لصوت الضرب، و" خَازِ بَازِ " لصوت طيران الذباب، و "خَاقِ بَاقِ " للنكاح، و" قَاشِ مَاشِ " و " حَاثِ بَاثِ " لصوت القماش، فالألف فيها

(١) المنصف ١/١٢٢.

(٢) ينظر: المنصف ١/١٢٢، وشرح المفصل ٣/١٢٦.

(٣) ينظر: الإغفال ٢/٣١٤، والإنصاف ٢/٦٦٩.

(٤) ينظر: الإغفال ٢/٣١٤-٣١٥.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/٦٧٤.

كالألف في " قَاف " و" كاف " و " دال " من أسماء حروف التهجي[١]، يقضى لها بأنها من الواو؛ لأنها عين، ولم تسمع فيها الإمالة، وهو ما وصى سيبويه به كما تقدم.

قال ابن سيده: « وإنما قضينا بأن ألف" خَازِ بَازِ " واو؛ لأنها عين، والعين واوا أكثر منها ياء » [٢].

وقال: « وإنما قضينا على ألف " حاث " أنها منقلبة عن الواو، وإن لم يكن هنالك ما اشتقت منه، لما قدمنا من أن انقلاب الألف إذا كانت عينا عن الواو، أكثر من انقلابها عن الياء » [٣].

وقال: « وإنما قضينا على ألف " قاق " بأنها واو؛ لأنها عين، والعين واوا أكثر منها ياء » [٤].

واختلف ابن جني مع أستاذه أبي علي في الألف في " مِاء " لصوت الشاء، إذ ذهب إلى أنها من الياء لسماع الإمالة فيه[٥]، في حين كان قياسها عند أبي علي أنها من الواو والهمزة من الياء[٦]، حملا على أوسع البابين، لتكون الكلمة من باب " طَوَيْتُ "؛ لأنه أكثر من باب " حَيِيْتُ "[٧]. فابن جني غلَّب قرينة الإمالة على التفاوت في الاستعمال خلافا لشيخه الذي قدم كثرة الاستعمال ولم يكترث بالإمالة.

(١) ينظر: الخصائص ٢٣٣/٣.
(٢) المحكم ٢٨٤/٥.
(٣) السابق ٥٠١/٣.
(٤) نفسه ٤٦٥/٦.
(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٤٦٤/١٥.
(٦) ينظر: المنصف ١٢٦/١.
(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ٧٩٦/٢.

وإن كانت الألف لامًا كما في " هلا "، وهي: كلمة زجر للخيل، فيقضى عليها بأنها من الياء، قال ابن سيده: « لام " هلا " ياء؛ لأن اللام ياءً أكثر منها واوًا » [١].

٣- الأسماء الأعجمية:

وهي الكلمات الدخيلة أو المعرَّبة، وحكمها حكم الحروف في جمودها وامتناعها من التصرف والاشتقاق، وتستعمل أسماء متمكنة بعد نقلها من حالتها الأعجمية، ويتصرف فيها فتُثَنَّى وتُجمع وتُصَغَّر ويُنسب إليها.

قال أبو الفتح بن جني: « اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل عليها الألف واللام قد أعربتها العرب واستعملتها استعمال أسمائها العربية، وذلك أنها تمكنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناس وهي الأول وتدخل عليها الألف واللام. فجرت لذلك مجرى رجل وفرس، لذلك لم يمنعها من الصرف إلا ما يمنع العربي؛ لأنها قد جرت مجراه » [٢].

فما كان من هذه الأسماء فيه ألف يعرض لها التغيير بسبب العوارض الطارئة، كـ " مَاه[٣]، وزَاج[٤]، وزَاغ[٥]، وبَاك[٦]، وخَام[٧]، وخَان[٨]، ونشا[٩]، وغيرها، فإن وغيرها، فإن الألف إذا كانت عينا تقلب واوا؛ وإذا كانت لاما تقلب ياء، عملا بوصية سيبويه – وقد مرت – التي تنص على أن الأكثر في الألفات الواقعة عينًا أن تكون

(١) المحكم ٣٨١/٤.

(٢) المنصف ١٣٢/١.

(٣) اسم بلدة في أرض فارس. ينظر: معجم البلدان ٤٩/٥.

(٤) الزاج: ضرب من الشوك. ينظر: المعرب للجواليقي: ٣٤٥.

(٥) الزاغ: الغراب الصغير. ينظر: المعرب: ٤٣.

(٦) الباك: النقي من العيوب. ينظر: المعرب: ٩٩.

(٧) الخام: جلد لم يدبغ. ينظر: المعرب: ٤٠.

(٨) الخان: الحانوت. ينظر: المعرب: ٤٠.

(٩) النشا: مادة معروفة في صناعة الحلويات. ينظر: المعرب: ٦١٩.

من الواو، والألفات الواقعة لامًا تكون من الياء، إذا لم تكن هناك قرينة تعين على تعيين إحداهما[1].

(١) **ينظر: المنصف ١/١٢٢.**

ثانياً: الألف المبدلة

أو المنقلبة، وتكون – كما سبق – في الأسماء المتمكنة والأفعال؛ لأنها تستجيب للتحوير والتبديل، فيعرض للألف فيها التحريك جراء طروء عوارض مختلفة على البنية، وإذا حركت روجع فيها الأصل الأقرب.

وقد يتوارى أصل الألف في اسم متمكن أو فعل لسبب ما، فتغدو مجهولة، ويحتم ما يعرض لها من تحريك أن يقدر لها أصل من الواو أو الياء كما في الحروف والأسماء المبنية وغيرها، التي كانت فيها الألف أصلا غير مبدلة، وقد مر أن سيبويه يحتكم في تقدير أصل الألف في ذلك ونحوه إلى معياري الإمالة، وكثرة انقلاب الألف من الواو إذا كانت عينا، وكثرة انقلابها من الياء إذا كانت لاما.

فأما الإمالة فأمارة على أن الألف من الياء إن لم تكن هناك قرينة أوكد على أنها من الواو؛ وإن لم تثبت الإمالة فينظر إلى مقياس الكثرة في انقلاب الألف في العين واللام، وقد نص عليه سيبويه في الأسماء حين قال: « وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك » [(١)].

وطبقوا هذا المعيار على الأفعال – أيضا – وإن لم ينص عليه سيبويه كما قال أبو علي الفارسي[(٢)]، واستأنسوا بقرائن وأدلة أخرى كالحمل على نظير، وكثرة دوران المادة، والالتقاء مع مادة مماثلة بشيء من المعنى، وفساد الصيغة، ونحوها.

وخالف الأخفش سيبويه فحمل ما كانت الألف فيه عينًا على الياء لخفتها، فقال في " صَاب ": صُيَيْب، وفي " آءة ": أُيَيْأة، والقياس عند سيبويه: صُوَيب، وأُوَيأة[(٣)].

---

(١) الكتاب ٤٦٢/٣.

(٢) المنصف ١٢٦/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٠٩/١.

وقد رصدت شيئًا من الأبنية التي تأولوا فيها أصل ألفاتها وفقًا لتلك المقاييس فوجدت منها المقضي له بالواو، ومنها ما قضي له بالياء، ومنها ما اختُلِف فيه.

١- ما قُضِي فيه بالواو:

مما قُضِي له بالواو من الألفات المجهولة بالأسماء والأفعال قد يكون في موضع العين، أو في موضع اللام:

أ - ما كانت الألف فيه عينًا:

حقُّ الألف ما دامت عينًا أن تكون من الواو؛ لأنه الأكثر -كما سبق – ما دام لم تسمع فيها الإمالة، ولم تكن هناك قرينة تصرفها إلى الياء، وقد تمسَّك بهذا ابن جني وجعل قياسًا واحتفى به في تحقيق مرجع الألف الواقعة عينا فيما استوقفه من الألفات المجهولة، ومن هنا قضى على ألف (رَايَة)

و(ثَايَة) وهي الحجارة، و(طَايَة) وهو سقف البيت، بأنها منقلبة عن واو[١].

وكذا في " آءة " و " الراء "، قال: « إذا كانت العين ألفا مجهولة فحينئذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر فتحمل على الأكثر، فلذلك قال في ألف " آءة " إنها بدل من واو، وكذلك ينبغي أن تكون ألف " الراء " لضرب من النبت. . . » [٢].

وفي ألف (الآس) وهو شجر ورقه عطر[٣]، قال: « ينبغي أن يحكم على ألفه بأنها من واو حملا على الأكثر عند عدم الدليل » [٤].

وقد يحتال للفظة من حيث الاشتقاق فيدرجها في مادة تلتقي مع مادتها لمقاربة في المعنى مع الاستدلال بكونها عينا، كما في:

---

(١) ينظر: المنصف ١٤١/٢.

(٢) الخصائص ٢٥٣/١.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٩٤/١٣.

(٤) المخصص ٢٦٤/٣.

الصَّابُ: وهو ضرب من الشجر المر.

قال: « عين الصاب واو قياسا واشتقاقا، أما القياس فلأنها عين، والأكثر أن تكون واوا. وأما الاشتقاق؛ فلأن الصاب شجر إذا أصاب العين حلبها، وهو – أيضا – شجر إذا شق سال منه الماء، وكلاهما في معنى " صاب يصوب " إذا انحدر » [(١)].

وألفيت ابن سيده أكثر من يعول على هذا المقياس في تفريقه بين الواوي واليائي في " المحكم "، ومما قضى فيه بذلك من الأسماء:

الحَاذ: وهو نبت، وقيل: نوع من الشجر العظام[(٢)].

قال: « وإنما قضينا على أن ألف الحاذ واو؛ لما قدمنا من أن العين واوًا أكثر منها ياءً » [(٣)].

والدَّاجَة: وهي الحاجة، وقيل: الداجة أخف من الحاجة.

قال: « وإنما حكمنا أن ألفها واو؛ لأنه لا أصل لها في اللغة يعرف به ألفه، فحمله على الواو أولى؛ لأن ذلك أكثر على ما وصَّانا به سيبويه » [(٤)].

وصَارَةُ: اسم موضع. قال: « وإذ قد تكافأ في ذلك الياء والواو، والتبس الاشتقاقان، فحمله على الواو أولى » [(٥)].

والظَّابُ: وهو الكلام والجلبة[(٦)].

---

(١) المحكم ٣٨٨/٨.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ١٠٤٨/٢، والمحكم ٤٩٧/٣.

(٣) المحكم ٤٩٧/٣.

(٤) السابق ٥٣٤/٧. وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٣٨/٢.

(٥) المحكم ٣٧٢/٨.

(٦) ينظر: المخصص ١٢٢/١، وشمس العلوم ٤٢٦٥/٧.

قال: « وإنما حملناه على الواو؛ لأنا لانعرف له مادة، فإذا لم توجد له مادة، وكان انقلاب الألف عن الواو عينا أكثر، كان حمله على الواو أولى » [١].

والفَازَة: قال: « الفازة: بناء من خرق يبنى في العساكر، والجمع: فاز، وألفها مجهولة الانقلاب، ولكن أحملها على الواو؛ لأن بدلها من الواو أكثر من الياء، ولذلك إذا حقر سيبويه شيئا من هذا النحو أو كسره حمله على الواو أخذا بالأغلب » [٢].

والثَّاهَة[٣]: وهي اللهاة، وقيل: اللثة، والجَام[٤]: وهو إناء من فضة[٥]، والدَّاذِيُّ: اسم نبت، وقيل: « هو شيء له عنقود مستطيل، وحبه على شكل حب الشعير، يوضع منه مقدار رطل في الفرق، فتعبق رائحته ويجود إسكاره، قال:

شَرِبْنَا مِن الذَّادِيِّ حَتَّى كَأَنَّنَا مُلُوكٌ لَنَا بَرُّ العِرَاقَينِ والبَحْرِ

جاء على لفظ النسب وليس بنسب » [٦] ورَاذان[٧]: « راذان الأسفل وراذان وراذان الأعلى، كورتان بسواد بغداد تشتمل على قرى كثيرة » [٨]، والسَّاف[٩]: وهو وهو كل عرق من الحائط واللبن[١٠]، والسَّام: وهو جبل لهذيل[١]، والعاج: وهو

(١) المحكم ٤٣/١٠.
(٢) السابق ١١٢/٩.
(٣) ينظر: السابق ٤١٤/٤.
(٤) السابق ٥٧٣/٧.
(٥) ينظر: اللسان ١١٢/١٢ (جوم)، وتاج العروس ٣١/ ٤٢٩(جوم).
(٦) المحكم ٤١٥/٩.
(٧) ينظر: المحكم ١١٣/١٠.
(٨) معجم البلدان ١٢/٣.
(٩) ينظر: المحكم ٦١٩/٨.
(١٠) ينظر: معجم ديوان الأدب ٣٣٥/٣.

أنياب الفيل[٢]، « وفي الحديث: أنه قال لثوبان: " اشتر لفاطمة سوارا من عاج " »[٣]، والضَّانَة[٤]: وهي البرة التي يبرى بها البعير إذا كانت من صفر[٥]، والقار[٦]: ضرب من الشجر المر[٧]، ولَاخ: اسم للوادي العميق أو ما التفت أشجاره، واللَّاهة[٨]: وهي الحية، ومامة: اسم، ومنه كعب بن مامة الإيادي[٩]، والمان: وهو السن الذي يحرث به، قال ابن سيده: « أراه فارسيا، وكذلك تفسيره فارسي أيضا. . . وإنما قضينا على ألفه بالواو لأنها عين » [١٠]، ومَجَاح[١١]: موضع من نواحي مكة، وقد جاء في شعر محمد بن عروة بن الزبير:

لَعَنَ اللهُ بَطْنَ لَقْفٍ مَسِيلَا ومَجَاحًا فَلَا أُحِبُّ مَجَاحَا[١٢]

ومن الأفعال:

خَاشَ: أي: حشا، يقولون: خاش الشيء، أي: حشاه في الوعاء.

---

(١) ينظر: المحكم ٦٢٧/٨.

(٢) ينظر: السابق٢٨٣/٢، والدر المصون ٣٢٨/٣.

(٣) الدر المصون ٣٢٨/٣، والحديث في مسند أحمد ٤٦/٣٧برقم (٢٢٣٦٣)، ولفظه: ". . . اشتر لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج ".

(٤) ينظر: المحكم ٢٤٧/٨.

(٥) ينظر: اللسان ٢٦٢/٣ (ضون).

(٦) السابق ٥٤٨/٦.

(٧) ينظر: معجم ديوان الأدب ٣٣٤/٣.

(٨) ينظر: المحكم ٤٢٥/٤.

(٩) ينظر: السابق ٥٨١/١٠.

(١٠) السابق ٥٢٨/١٠.

(١١) ينظر: السابق ٤٦٢/٣.

(١٢) ينظر: معجم البلدان ٥٥/٥.

قال ابن سيده: « قال أبو الحسن: وإنما خصصت به الواو دون الياء؛ لأن انقلاب الألف عن الواو عينا أكثر من انقلابها عن الياء، وإلا فلا دليل فيه على واحدة منهما دون الأخرى » (١).

وعَاقَ: « تقول: ما عاقت المرأة عند زوجها ولا لاقت: أي ما حظيت عنده » (٢).

وينحاش: يقال: ما ينحاش منه، أي: ينفر منه، وما ينحاش لشيء، أي: يكترث له(٣).

وقد يُحتكم إلى حضور المادة في الاستعمال اللغوي، فيُقضي للألف المجهولة الواقعة عينا بأنها واو لأنها في استعمالهم لتلك المادة لم ترد إلا بها، فيستدل بهذا مع استدلاله بكثرة انقلاب الألف من الواو إذا كانت عينًا، كما في:

الزَّاع، وهو طائر، قال: « وقد سمعتها من بعض من رُويت عنه بالغين معجمة، وزعم أنها الصُّرَد. وإنما قضينا على أن ألف الزاع واو لوجودنا تركيب " زوع " وعدمنا تركيب " زيع "، ولو لم نجد هذا – أيضا – لحكمنا على أن الألف واو؛ لأن انقلاب الألف عن الواو، وهي عين، أكثر من انقلابها عنها وهي ياء » (٤).

والكاذة: وهو لحم مؤخر الفخذ، قال ابن سيده: « وإنما حملنا ألفه على الواو؛ لوجودنا " شملة مكوّذة "، وعدمنا " كيذ " » (٥).

---

(١) المحكم ٢٧٧/٥.

(٢) السابق ٢٧٠/٢.

(٣) ينظر: السابق ٤٦٦/٣، واللسان ٢٩٢/٦.

(٤) المحكم ٣٠٩/٢.

(٥) المحكم ١٣١/٧.

أو تكون المادة مستعملة بالواو والياء ولكنها بالواو أكثر، فيقضى للألف بأنها من الواو؛ لأنه الأكثر استعمالا، كما في:

البَال: قال ابن سيده: « البال: الحال، والبال: الخاطر. . . وقوله تعالى: ﴿سيهديهم ويصلح بالهم ﴾[1] أي: يصلح أمر معاشهم في الدنيا. . . وإنما قضينا على هذه الألف بالواو لأنها عين، مع كثرة " بول " وقلة " بيل " » [2].

والطَّائِف والطَّيف: المس، قال تعالى: ﴿ إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون ﴾[3].

قال ابن سيده: « وقضينا على هاتين الكلمتين بالواو لكونها عينا، مع أن " طوف " أكثر من " طيف " » [4].

ويام: قال ابن سيده: « حي من همدان، ويام: اسم ولد نوح الذي غرق بالطوفان، وإنما قضينها على ألفه بالواو لأنها عين، مع وجود " يوم " » [5].

وقد يُستأنس بمعنًى يلمح في كلمة أخرى قضي فيها للألف بالواو، فتجرى الكلمة المشكلة مجراها لالتقائها بها في هذا المعنى، كما في:

أراق: أي: صَبَّ، يقال: أراق الماء: صَبَّه.

قال ابن سيده: « وإنما قُضِي على أنَّ أصل " أراق ": أروق؛ لأمرين:

أحدهما: أن كون عين الفعل واوا أكثر من كونها ياء فيما اعتلت عينه.

---

(١) محمد: ٥.

(٢) المحكم ١٠/٤٣٥.

(٣) الأعراف: ٢٠٥.

(٤) المحكم ٩/٢٤٣.

(٥) السابق ١٠ /٥٩٠.

والآخر: أن الماء إذا هريق ظهر جوهره وصفا، فراق رائيه يروقه. فهذا يقوي كون العين منه واوا » [١].

وتارة: يقولون: فعله تارة بعد تارة، أي: مرة بعد مرة. وفي قول الشاعر:

حِيْنَ السُّيوفُ بأَيْدِي القَومِ نَاهِلَةٌ تَصْدُرُ عَنْهُم وفِيهُم تَارَةً تَرِدُ[٢]

قال ابن جني: « ينبغي أن تكون عين " تارة " واوا اشتقاقا وقياسا جميعا، أما الاشتقاق فلأنه من معنى " التّور"، والتّور: الرسول. قال الشاعر:

والتَّورُ فِيْمَا بَيْنَنَا مُعْمَلٌ يَرْضَى بِهِ المأْتِيُّ والمرسِلُ

والتقاؤهما أن الرسول من شأنه أن يذهب ويجيء، والتارة هكذا معناها؛ ألا ترى أنها تردد الشيء طورا كذا وطورا كذا، كما أن الرسول مرة يرد وأخرى يصدر. . » [٣].

وقد لا يكون المعنى الرابط بين الكلمتين ظاهرا، فيبالغ في تصوره وتوظيفه، كما في حمل " بال "، من قولهم: " ما بالك "، وهو بمعنى: الحال، على " البول "، في قول ابن جني: « ينبغي أن تكون ألف " بال " منقلبة عن واو لأمرين:

أحدهما: أنها عين، وهذا واضح.

والآخر: أنه من معنى البول، وإن غمض الطريق إليه، وذلك أن معنى " ما حالك " و " ما بالك " سواء، ويقال: هو بحال سوء وبال سوء، والحال: الحَمْأَةُ[٤]، كأنها سميت لاستحالتها ونتنها. . . وإذا ثبت بذلك أن الحال في أكثر أمرها إلى

(١) المحكم ٦/٥٥٤.

(٢) التمام: ١٢٣.

(٣) السابق : ١٢٣.

(٤) الحمأة: الطين الأسود. ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٢٨٧.

التغير المقترن بالفساد، وكان البال بمعنى الحال، لم يمتنع – ايضا – أن يكون من معنى البول لفساده، كما أن الحال هي من معنى الحَمْأَة » [1].

ب - ما كانت الألف فيه لاماً:

وأما ما كان من الألفات في موضع اللام فسيأتي أنها تحمل على الياء إذا ثبت في اللفظ إمالة، وإن لم تثبت ولم تكن ثمة قرينة تدل على أنها من الواو فتحمل على الياء؛ لأنه الأكثر في كلامهم.

وأراهم يتحرون حمل الألف الواقعة لاما على العين إن لم تكن ثمة إمالة بأدنى سبب، وكأنهم يمتثلون لوصية سيبويه في المنقوص، إذ يمم إلى أن الألف إذا ألزمت الانتصاب فهي من بنات الواو، قال: « لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة » [2]، ومن أظهر ما تمسكوا به من القرائن على ذلك استعمال المادة في معنى آخر بالواو دون الياء، وكأنها منها، كما في:

بَثَاء: اسم موضع، أو هو عين في ديار بني سعد[3]، قال ابن سيده فيه: « قضينا عليه بالواو لوجود " بثو "، وعدم " بثي " » [4].

وزكَا: عطش، وقد أثبته ابن سيده في الواو، قال: « لعدم " زكي " ووجود " زكو "، قاله ثعلب وأنشد:

كَصَاحِبِ الخَمْرِ يَزْكَى كُلَّمَا نَفِدَتْ عَنْهُ وإِنْ ذَاقَ شِرْبًا هَشَّ لِلْعَلَلِ» [5]

(١) التمام: ١٧٠.
(٢) الكتاب ٣٨٨/٣.
(٣) ينظر: معجم البلدان ٣٣٧/١.
(٤) المحكم ٢١٩/١٠.
(٥) السابق ١٢٦/٧.

والشَبَا: وهو واد من أودية المدينة، قضي على ألفه بأنها من الواو لوجود " شبو " وانتفاء " شبي "[١].

وصَهَا وأَصْهَى: يقولون: صَهَا الجرح يَصْهَى: إذا ندي وسال، وأصهى الصبي: دهنه بالسمن ووضعه في الشمس[٢]. قال ابن سيده: « وإنما حملناه على الواو؛ لأنا لا نجد " صهي " » [٣].

وضَغَا: يقال: ضَغَا الذئب، أي: صوت، قال ابن سيده: « وإنما قضينا بأن ألفها واو لوجود " ضغو " وعدم " ضغي " » [٤].

والكَثَا: شجر مثل شجر الغبيراء، وله ثمر مثل صغار ثمره قبل أن يحمر، حمله ابن سيده على الواو؛ لأنه لا يعرف " كثي "، والمستعمل " كثو "[٥].

ولَعًا واللَّاعي: ولعا: كلمة يدعى بها للعاثر، ومعناها الارتفاع، فيقولون: لعًا لك، واللَّاعي: الذي يفزعه أدنى شيء، وقد حمل ابن سيده اللفظين على الواو؛ لوجود " لعو "، وإهمال " لعي "[٦].

وطَرَا: أتى من مكان بعيد، وقد حمله ابن سيده على الواو؛ لوجود " طرو " وعدم " طري "[٧].

أو يكون استعمال الكلمة بالواو أشهر منها بالياء، فتحمل الألف على أوسع البابين، كما في:

---

(١) ينظر: المحكم ١٢٩/٨.

(٢) ينظر: المخصص ٣٧٦/٤.

(٣) المحكم ٤٠٤/٤.

(٤) السابق ٣٤/٦.

(٥) ينظر: السابق ١٣٣/٧.

(٦) ينظر: السابق ٣٦٢/٢.

(٧) ينظر: السابق ٢٣١/٩-٢٣٢.

بدا: وهي قرية بوادي عذرة قرب الشام[1]، واسم لما يخرج من دبر الرجل، والبدا: السيد، وقد قُضِي للألف فيها بأنها من الواو لعدم الإمالة، ولسعة " بدو " وضيق " بدي "[2].

وكذا " الكَسَا " في نحو: " ركب كَسَاه ": إذا سقط على قفاه، في حكايةٍ عن ثعلب، فالصنعة لا تأبى أن يُتَأوَّل في ألفها أنها من الواو لكثرة " كسو " وقلة " كسي "، كما ذكر ابن سيده[3].

وكما اسْتُدلّ بالإمالة على أن الألف من الياء، يُسْتَدل - أيضا - على تفخيمها والانعطاف بها نحو الواو على أنها من الواو، كما في:

مَشْكَاة: وهي كلُّ كُوَّة ليست بنافذة، فقد قال فيها ابن جني: « ألف " مَشْكَاة " منقلبة عن وا؛ بدليل أن العرب تنحو بها منحاة الواو كما يفعلون بالصلاة » [4].

ومن غريب استدلالاتهم على أن الألف الواقعة لامًا من الواو، اتساعهم في الاشتقاق بحمل لفظ على مماثله في الحروف مع اختلاف في ترتيبها؛ كما في " ثَفَا " بمعنى: تبع، فقد حكى الفارسي عن أبي زيد: " وثفه " مثل " ثفاه "، واستدل به على أن أصل الألف في " ثفا " واو، وإن كانت الألف لاما، والواو في المحمول عليه فاء، قال ابن سيده: « وهو مما يفعل هذا كثيرا إذا عدم الدليل من ذات الشيء » [5].

(١) ينظر: معجم البلدان ٣٥٦/١، وتاج العروس ٩/ ٣٦٧ (بدو).
(٢) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٠٦، والمحكم ٤٤١/٩.
(٣) ينظر: المحكم ١٠١/٧.
(٤) السابق ١١٧/٧.
(٥) السابق ٢٠١/١٠.

وكذا في " فَنَى "، واحد: الأفناء، وهو: الجهات والنواحي، وألفه مشكلة عند ابن جني، وقدرها من الواو كما في " فنواء "، لالتقائهما في التنوع والتعدد، فقال: « وواحد الأفناء: فَنَى، مقصور، لامه مشكلة، وينبغي عندي أن تكون من الواو من قولهم: شجرة فنواء، ووجه التقائهما أن أفناء الناس جهاتهم ونواحيهم، وشجرة فَنْوَاء، أي: لها أَفْنَاء ونواحٍ، فهذا هذا وضوحًا وانكشافًا » (١).

وقد يشطح اللغويُّ بعيدًا في هذا التناول فيلمح معنًى في كلمة واوية يمكن أن ينزَّل على حال المسمى بالكلمة المشكلة لاتصافه به، فيتخذه مسوغًا للحمل، كما في " الكَرَى "، وهو: النوم، فقد أجاز ابن جني أن تكون ألفه من الواو حملا على " الكرة " فقال: «. . ولو قيل: إنها واو؛ لأنها من معنى " الكُرة " لاجتماع النائم وتقبُّضُهُ كاجتماع الكُرة وتقَبُّضِها، ولام " الكُرة " واو؛ لقولهم: " كروت بالكرة "، لكان وجها » (٢).

وأغرب منه حمله ألف " مَها "، وهو: البِلّور(٣)، في قول الشاعر:

تَجْلُو عن أَوجُه جَنَّةٍ وكُشُوحِهَا أو عن مها بلق بجو باقل

على ألف " ماء "؛ للمح معنى البياض في اللفظين، إذ قال: « ويدل على أن ألف " مها " بدل من واو، أنه من معنى الماء، لبياض البِلّورة وصفائها، وقد قالوا: موهت علي، إذا حسن حديثه وجعله كأن عليه ماء، وقالوا في تكسيره: أمواه، وتحقيره: مُويه » (٤).

(١) التمام: ١٢٦-١٢٧.
(٢) السابق : ٢٥٧.
(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٧٧/٤.
(٤) التمام: ١٨٥.

وكذا في " كَرَا "، بمعنى: نقص أو زاد، من الأضداد، ويقال: أكرى الرجل: قلَّ ماله أو نفد زاده[1]، فقد اتفق مع أستاذه أبي علي على أنه من الواوي حملا على " كَرْواء " وهو وصف للمرأة دقيقة الساقين، واختلف معه في المعنى الجامع بينهما، فقال: « وسألني أبو علي – رحمه الله – يوما فقال:

ما لام قوله:

. . . . . والظِـــلُّ لـــم يَفْضُـــلْ ولـــم يُكْـــرِ[2]

فأخذنا جميعا ننظر فيه فقال: هو من قولهم: (ساق كَرْوَاء) لاجتماعها وانضمام أجزائها، ثم افترقنا، فلما لقيته بعد قلت: قد وجدت في ذلك المعنى شيئا جيدا قاطعا، قال: ما هو؟ قلت: قولهم: الكروان؛ لدقة ساقيه، فاستحسنه، وقال: هذا نهاية » [3].

فأبوعلي الفارسي على أن الانحسار والنقص في الظل في معنى الاجتماع والانضمام في " كَرْواء "، وأما ابن جني فقد لحظ دق الظل وتضاؤله بعد نقصه، فحمل " كرا " على " كرواء " لاجتماعهما في هذا المعنى، والمعنيان تسلم إليهما دقة النظر.

قال ابن سيده: « فهذا استدلال ابن جني على أن انقلاب ألف " الكَرَا " عن الواو، والصحيح عندي أن ألفها منقلبة عن الياء » [4].

---

(١) ينظر: المحكم ١٠٧/٧.

(٢) عجز بيت لعمرو بن أحمر، صدره:

وتواهقت أخفافها طبقا. . . . . ينظر: شعره: ١١٣.

(٣) التمام: ٢٥٧.

(٤) المخصص ٤٣٥/٤.

ونحوٌ منه حمل ابن جني الألف في " الشّظَا "، وهو عُظَيم لاصقٌ بالذراع، على الألف في " الشواظ والوشيظة "، إذ قال: « لام " الشظا " مشكلة، ولا دلالة في " شَظِي يشظَى "، إلا أنهم قد قالوا فيما يساوقه: الشواظ، والوشيظة، ولم أر هنا الياء، وهذا مذهب كان أبو علي يأخذ به، ومعنى " الوشيظ " و" الشَّظا " متقاربان؛ لأن الوشيظة قطيعة عظم لاصقة بالعظم الصميم، وهذا نحو الشظا والشظية، فهذا يقوي الواو » (١).

وكذا في " كَهَاة "، والمراد به الناقة الشديدة الضخمة، فالقياس يحملها على الياء؛ لأنها في موقع اللام، إلا أن ابن جني لمح من المعنى ما يمكن أن يتأول فيه الاشتقاق من لفظ " المتهوك "، على تقدير القلب، فقال: «. . ولو قيل: إنها من مقلوب " المتهوك " وهو الراكب رأسه على غير بصيرة، كما أن الناقة الشديدة تركب رأسها لشدتها وقوتها، لكان قولا، وهو نحو من الاستدلال على لام " أفعى " أنها واو بقولهم: فوعة السم، ونحوه لحدته » (٢).

وقد يُقضى للألف وهي لام بأنها من الواو لمجرد عدم سماع الإمالة فيها، مع عدم وجود قرينة مرجحة، وهو الظاهر من توصية سيبويه التي مرَّ ذكرها، بأن الألف التي تلزم الانتصاب يقضى فيها بأنها من الواو، وهذا مخالف لما نص عليه ابن جني من أنها حينئذ من الياء لغلبتها فيه(٣)، كما في:

شَفَا: وهو الحرف من كل شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿ وكُنتُم عَلَى شَفَا حُفْرَة ﴾ (٤).

(١) التمام: ١٥٤، وينظر: المخصص ٤/٤٣٦.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٠٤.

(٣) ينظر: المقتضب في اسم المفعول: ١٠١.

(٤) آل عمران: ١٠٣.

قال الأخفش: « لما لم تجز فيه الإمالة عرف أنه من الواو؛ لأن الإمالة من لياء » [(١)].

٢ - ما قضي فيه بالياء:

قضوا لبعض الألفات المجهولة الواقعة عينا بأنها من الياء لقرائن، والكثير أن تكون من الواو كما مضى، وأما ما كان منها لاما فحقه أن يكون من الياء؛ لأنه الأكثر كما وصَّى أكثر من واحد[(٢)].

أ – ما كانت الألف فيه عيناً:

لغلبة الواو على الياء فيما وقع من الألفات عينًا، قل ما قُضِي له أنه من الياء، وجُلُّ ما قُضِي له بذلك كان العذر فيه اقتصار المسموع من المادة نفسها على الياء وإهمال الواوي منها، كما في:

ضَاس: وهو اسم جبل.

قال ابن سيده: « وقضينا بأن ألفه ياء، وإن كانت عينا، والعين واوًا أكثر منها ياء؛ لوجود " يضيس "، وعِدمنا هذه المادة من الواو جملة، قال(٣):

تَهَبَّطْنَ مِنْ أَرْكَانِ ضَاسٍ وَأَيْلَةٍ ... لَيْهَا وَلَو أَغْرَى بِهِنَّ المُكَلِّبُ » [(٤)]

وشَاخَة: وهو المعتدل[(٥)].

قال ابن سيده: « وإنما قضينا على أن ألف " شَاخَة " ياء؛ لعدم " ش و خ "،

---

(١) الصحاح ٦/٢٣٩٤.

(٢) ينظر: المقتضب في اسم المفعول: ١٠١، والمحكم ٣/٤٢٤، واللسان ١٤/٣٨ (الألف)، تاج العروس ٣٨/٣٧٥ (شطي).

(٣) كثيِّر عزة. ينظر: ديوانه: ١٦٠، ومعجم البلدان ١/٢٩٣.

(٤) المحكم ٨/٢٢٧.

(٥) ينظر: تهذيب الألفاظ لابن السكيت: ١٥٠.

وإلا فقد كان حقها الواو لكونها عينًا » [١].

وغَادَة: اسم موضع[٢]، جاء في قول ساعدة بن جؤية الهذلي:

فَمَـــا رَاعَهُـــمْ إلَّا أَخُـــوهُم كَأَنَّـــهُ بِغَـــادَةَ فَتْخَـــاءُ الجَنَـــاحِ لَحُـــومُ[٣]

قال ابن سيده : « وإنما حملناه على الياء؛ لأنا لم نجد في الكلام " غود " » [٤].

أو يكون استعمال المادة بالياء هو الغالب، كما في:

البَان: قال ابن سيده: « والبَان: شجر يسمو ويطول في استواء مثل نبات الأثل. . . وإنما قضينا على ألف " البان " بالياء، وإن كانت عينا؛ لغلبة " بين " على " بون " » [٥].

وقلما أتَّكئوا على المعنى في حمل الكلمة المشكلة على كلمة يائية من مادة أخرى تلتقي معها في شيء من الدلالة، كما في:

هَالَة: وهي دارة القمر، قاله ابن الأعرابي، وأنشد:

في هَالَةٍ هِلَالُهَا كَالإِكْلِيلِ[٦]

قال ابن سيده: « وإنما قضينا على عينها أنها ياء؛ لأن فيها معنى الهَيُول، الذي هو ضوء الشمس.

فإن قلت: إن " الهَيول " رومية، والـ " هالة " عربية. كانت الواو أولى به؛ لأن

(١) المحكم ٢٤٤/٥.

(٢) ينظر: معجم البلدان ١٨٢/٤.

(٣) ينظر: شرح أشعار الهذليين: ١١٦٤.

(٤) المحكم ٩/٦.

(٥) المحكم ٥٠٨/١٠.

(٦) ينظر: البارع في اللغة: ١٠٦.

انقلاب الألف عن الواو وهي عين أكثر من انقلابها عن الياء، كما ذهب إليه سيبويه » [١].

ب – ما كانت الألف فيه لامًا:

مر قبل أن الألف إذا كانت لاما فحقها أن تكون من الياء، حملا على المشهور في الاستعمال، مالم تكن هناك قرينة تصرفها إلى الواو.

قال ابن جني: « إن اللام إذا جهل أمرها كان أن تحمل على الياء أولى من أن تحمل على الواو؛ وذلك لأن اللام موضع تقلب فيه الواو في كثير من الأحوال ياء، نحو: أغزيت واستغزيت، وادعيت، واستقصيت، ومغزيان، ومدعيان، فلما كان معانا للياء، ومظنة منها، وموضعًا يُفزع إليه، ويُستروح إلى قلبها، وجب حمل ما جُهل أمرُهُ من اللامات عليها، لا سيما والاستقراء يعطيك كثرة اللام ياء، كما أعطاك كثرة العين واوًا » [٢].

ومما قُضِي لألفه من الأسماء بالياء مع عدم وجود قرينة مرشحة لها غير كونها لامًا:

الجَمَى والجُمَى: نُتُوء وورم في البدن، قال ابن سيده: « وإنما قضينا على هذا أنه من الياء؛ لأن انقلاب الألف عن الياء طرفا أكثر من انقلابها عن الواو » [٣].

والحَجَاة: نفاخة الماء من قطر وغيره[٤].

---

(١) المحكم ٣٨٢/٤.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢١٤، وينظر: الأشباه والنظائر ٤٠٢/١.

(٣) المحكم ٥١٣/٧.

(٤) السابق ٤١٣/٣

حمله ابن سيده على الياء قائلا: « لأنا لا نعرف من أي شيء انقلبت ألفه، فجعلناه من الأغلب عليه وهو الياء، وبذلك أوصانا أبو علي الفارسي » [١].

والحَلَى: وهو بثر يخرج في أفواه الصبيان [٢]، وخَنَى الدهر: آفاته[٣]، والشَّرَى[٤]: موضع عند مكة[٥]، و " عَنَى " من قولهم: عنى فيه الأكل؛ أي: نجع[٦]، نجع[٦]، والفَظَى: وهو ماء الرحم[٧]، واللَّثَى[٨]: وهو سائل أبيض خاثر شبيه بالصمغ بالصمغ يفرزه شجر الثمام[٩]، واللَّجَى: وهو ذكر الضفادع[١٠]، واللَّخَى: وهو كثرة الكلام في باطل[١١]، و " معا "[١٢] في قولهم: جاءوا معًا، وهراة[١٣]: مدينة مشهورة من مدن خراسان[١٤].

(١) المحكم ٤١٤/٣.
(٢) ينظر: السابق ٤٤٢/٣.
(٣) ينظر: السابق ٢٦٤/٥.
(٤) ينظر: التمام: ٢٣٧، والمحكم ١٠٨/٨.
(٥) معجم البلدان ٣٣٠/٣.
(٦) ينظر: المحكم ٢٤٧/٢.
(٧) ينظر: السابق ٣٨/١٠.
(٨) ينظر: السابق ١٩٢/١٠.
(٩) ينظر: العين ٢٤٠/٨، والمقصور والممدود للفراء: ٧٨.
(١٠) ينظر: المخصص ٤٦٩/٤.
(١١) ينظر: الصحاح ٢٤٨١/٦، والمحكم ٢٦٢/٥.
(١٢) ينظر: المحكم ٢٦٧/٢.
(١٣) ينظر: السابق ٣٨٠/٤.
(١٤) ينظر: معجم البلدان ٣٦٩/٥.

ومن الأفعال:

خَمَى الصوتُ: اشتدَّ، وقيل: ارتفع[١]، وأَخْنَى عليه الدهر: طال، وأَخْنَى المرعى: كثر نباته[٢]، واذْلَولى: انقاد وذل[٣]، وغَبَّى شَعْرَه: قَصَّر منه، لغة لعبد القيس، وتكلم بها غيرهم[٤].

ويظهر أن حمل الألف المجهولة الواقعة لامًا على الياء في غياب القرينة من إمالة وغيرها غير ملزم، إنما هو منهج اصطلحوا عليه، بدليل قول ابن جني: « لام " الشَّرى " مجهولة، وينبغي أن تحمل على الياء؛ لأن ذلك في الكلام أكثر. وإن شئت قلت: إن الإمالة لم تثبت فيها، فينبغي أن تحمل على الواو، فهو وجه » [٥].

وقد يتهيأ للألف الواقعة لامًا من القرائن والأسباب ما يرشح كونها للياء أميل غير كونها لامًا، منها:

الإمالة: قال سيبويه: « فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو، ولا له اسم تثبت فيه الواو، وألزمت ألفه الانتصاب، فهو من بنات الواو؛ لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة، إنما يكون ذلك في بنات الواو » [٦].

ومما استدل فيه بالإمالة مع وقوع الألف لاما:

---

(١) ينظر: المحكم ٢٧١/٥.

(٢) ينظر: السابق ٢٦٤/٥.

(٣) ينظر: السابق ١٠٤/١٠.

(٤) ينظر: اللسان ١١٥/١٥، وتاج العروس ١٣٩/٣٩.

(٥) المخصص ٤٥٢/٤، وينظر: الخزانة ٢٨/٦.

(٦) الكتاب ٣٨٨/٣.

أَذَى: قال ابن جني: « لام " أَذَى " ياء عندي؛ لاطراد الإمالة فيه، ولأنها لام، والياء أغلب على اللام من الواو »[١]، وقال في " السَّدَى "- وهو ندى الليل[٢]-: « هو من الياء لجواز إمالته » [٣]، وقال في " الصَّدَى " - وهو مايُجيبك من صوت الجبل ونحوه[٤] -: « ولامه ياء لاستمرار الإمالة فيها » [٥]، وقال في " الغَضَى " - وهو الشجر المعروف[٦] -: « لام الغَضَى ياء لجواز إمالتها ولأنها مجهولة » [٧]، ونحو ذلك في " لَظَى[٨] ".

وقد يعزز الإمالة الحمل على أوسع البابين، فما كانت عينه واوا، فالأولى أن يقضى على ألفه الواقعة فيه لاما أن تكون من الياء؛ لئلا يؤول اللفظ بتقديرها واوا إلى جعل العين واللام واوين، وهو قليل في الاستعمال، كما في:

الجَوَى: وهو السل وتطاول المرض، قال ابن جني: « لام " الجوى " ياء؛ لجواز إمالتها، ولأن العين واو فيها » [٩].

(١) التمام: ١٨٢.
(٢) ينظر: الصحاح ٢٥٠٧/٦.
(٣) المخصص ٤٤٩/٤.
(٤) اللسان ٤٥٤/١٤ (صدي).
(٥) التمام: ١٩٠.
(٦) ينظر: المخصص ٤٦١/٤.
(٧) التمام: ٢٣٠. وفي المخصص (٤٦١/٤): (قال ابن جني: لام الغضا ياء؛ لقولهم في فعلاء منه: الغضياء).
(٨) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢١٤.
(٩) المخصص ٤٦٣/٤.

- اقتصار المسموع من المادة على الياء:

وهو من الأدلة التي احتكم إليها ابن سيده كثيرًا في حمل الألف الواقعة لاما على الياء، ومما قضى فيه بذلك:

البَكَى: وهو نبت أو شجر، قال: « وإنما قضينا على ألف " البكى " بأنها ياء؛ لأنها لام، ولوجود " بكي " وعدم " بكو " » [١].

وشَطَا: بلدة في مصر تنسب إليها الثياب الشطوية[٢]، قال: « وإنما قضينا بأن ألف " شَطَا " ياء؛ لكونها لاما، واللام ياء أكثر منها واوا، مع وجود " شطي " وعدم " شطو " » [٣].

والأَشْفَى: وهو المثقب، قال: « وإنما قضينا بأن ألف " الأشفى " ياء؛ لوجود " شفي " وعدم " شفو " » [٤].

والقَضَاة: وهو « الجلدة الرقيقة التي تكون على وجه الصبي حين يولد » [٥]، قال: « وإنما قضينا بأن لامها ياء لعدم"قضو"ووجود" قضي "» [٦].

- كثرة المسموع من المادة بالياء:

ومنه:

الطَّلَى: وهو اللذة؛ قال أبو صخر الهذلي:

كَمَا تَمَنَّى حُمَيَّا الكَأسِ شَارِبُها لم يَقْضِ مِنْهَا طَلَاهُ بَعْدَ إنفَادِ[٧]

(١) المحكم ١١٧/٧.

(٢) ينظر: معجم البلدان ٣٤٢/٣.

(٣) المحكم ٩٦/٨.

(٤) السابق ١٠٥/٨.

(٥) المنجد في اللغة: ٣١٣.

(٦) المحكم ٤٨٤/٦.

(٧) شرح أشعار الهذليين: ٩٤١.

قال ابن سيده: « وإنما قضينا على " الطلى " الذي هو اللذة بالياء، وإن لم يشتق؛ لكثرة " طلي " وقلة " طلو " » (١).

وأفتى: قال ابن سيده: « وإنما قضينا على ألف " أفتى " بالياء؛ لكثرة " فتي " وقلة " فتو " » (٢).

وقد يتمسك بالياء وإن كانت المادة بالواو أكثر حملا على أوسع البابين؛ لأن الياء في موقع اللام أكثر دورانا من الياء، كما في: " القِنَى "، وهو ادخار المال، فقد أثبته في اليائي، قال: « وإنما أثبته في ذوات الياء، وإن كان " قنو " أكثر من " قني "؛ لأني لم أعرف اشتقاقه، ووجدت اللام ياء أكثر منها واوًا » (٣).

- تحاشي عدم النظير:

كما في " الجِيَا " وهو: بيوت الزنابير، فقد حمله ابن سيده على الياء؛ لأن عينه ياء، وتقدير اللام من الواو يؤدي إلى عدم النظير؛ لأنه « ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو » (٤).

وقد لا تسعفُ الصنعةُ اللغويَّ في تقدير ما يمكن أن تؤول إليه الألف من واو أو ياء لغياب القرائن، فتسلمه دقة نظره إلى حمل الكلمة المشكلة على كلمة أخرى التقت معها في شيء من دلالاتها صحت فيها الواو أو الياء ، كما في: " اللَّقَى "، وهو الملقى الذي لا يُعبأ به، فقد ترجح لدى ابن جني أن ألفها من الياء قياسًا واشتقاقًا، فقال:

« أما القياس: فلأن اللام إذا كانت حرف علة، وأعوزت الأدلة في بابها من

(١) المحكم ٩/٢١٨.
(٢) السابق ٩/٥٢٤.
(٣) السابق ٦/٥٠٨.
(٤) المخصص ٤/٤٧١.

ضروب تصاريفه، حكم بأنها ياء؛ وذلك لغلبة الانقلاب إلى الياء في موضع اللام. . . .

وأما الاشتقاق: فلأن الشيء إنما يُلقيه غيره إذا صادفه ولاقاه، فـ " أَلَقَيتُ " إذًا من لفظ " لقيت " ومعناه، و"لَقِيت"من الياء بدليل"اللُّقيان " و " اللُّقْيَة " » [1].

٣- ما اختُلِفَ فيه:

قد يُختلف في تقدير ما تؤول إليه الألف المجهولة لاختلاف ما برد في اليد من قرائن، ولكلٍّ مقادُه وصنعته، ومما لم تجتمع عليه كلمتهم من ألفات:

– الألف في " آل ":

اختُلِف فيها، فذهب سيبويه ومن يمَّمَ نحو مذهبه إلي أن أصلها هاء[2]، والأصل في " آل ": أهل، أبدلوا من الهاء همزة على غير قياس، فصار: أأل؛ لأنه لم يثبت إبدال الهمزة من الهاء، ثم أبدلوا الهمزة ألفا، فصار: آل، واستدلوا بتصغيره على: أهيل.

وذهب بعضهم إلى أنها مجهولة، وحملوها على الواو؛ لأنها عين[3].

وهي كذلك عند الكسائي(٤)، إلا أنها ليست مجهولة عنده؛ لأنه نقل عنهم أنهم صغروا " آل " على: أويل، فـ " آل " مشتق من: آل يؤول.

– الألف في " بَانَة ":

البانة: « شجرة لها ثمرة تربب بأفاويه الطيب » [5]، وألفها مجهولة،

(١) المخصص ١٠١/٤.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١١٨/١، والممتع ٢٣٠/١، والمقاصد الشافية ١٤/١.

(٣) ينظر: المخصص ١٤٨/٥.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٤٣٨/١٥، والمقاصد الشافية ١: ١٤.

(٥) اللسان ٧٠/١٣ (بين).

وقد قضى عليها ابن جني بأنها من الواو؛ لعدم ظهور اشتقاق لها، فقال: « عين " البانة " مجهولة، ولم أسمع فيها تحقيرًا ولا تكسيرًا، والوصية في بابها إذا جهلت أن يحكم عليها بالواو إلى أن يظهر ما يقطع به، فقياسها على هذا أن تحقَّر: بُوَينة »[١].

وخالف ابن سيده وجعلها من الياء؛ حملا على المشهور في الاستعمال؛ لأن " بين " غالب على " بون "[٢].

- الألف في " ثَايَة ":

والثاية: « حجارة ترفع فتكون علما للراعي إذا رعى غنمه »[٣]، وألفها مجهولة، و هي من الياء عند سيبويه[٤]، ولم يظهر لي مستمسكه في هذا.

وذهب ابن جني إلى أنها من الواو من جهتي القياس والاشتقاق، فأما من جهة القياس: فإن الألف إذا كانت عينا فحقها أن تكون واوا حملا على الغالب.

وأن ظهور اللام ياء يغلب كون العين حينئذ واوا حملا على أوسع البابين؛ لكثرة باب " طَوَيْتُ " وقلة باب " حَيِيْتُ ".

وأما من جهة الاشتقاق، فإن " الثَّايَة " من معنى " المثوى "؛ لأنها حجارة للراعي تأوي إليها الغنم، فهو من " ثَوَيْتُ "، ويؤكده ما حكاه أبو زيد من أن هذه الحجارة يقال لها: الثَّوِيَّة، لظهور الواو فيها، حكاه عن أبي علي[٥].

وكذا عند ابن سيده[٦].

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤١٠.

(٢) ينظر: المحكم ١٠ / ٥٠٨.

(٣) تهذيب اللغة ١١٩/١٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٥٠/٣، والمحكم ٢٢٤/١٠، واللسان ١٢٧/١٤ (ثوي).

(٥) المنصف ١٤٠/٢-١٤١.

(٦) ينظر: المحكم ٢٢٤/١٠.

- الألف في: حَاحَيت وعَاعَيت وهَاهَيت:

وهي أفعال مبنية من أسماء أصوات لزجر الإبل وغيرها، قال الأخفش: «لم يجئ من هذا الباب مما علمنا إلا هذه الثلاثة » (١) **و قال الفيروزابادي: « مُثِّل به في كتب التصريف، ولم يُفَسَّر »** (٢)**، ولعله لم يقف على قول ابن جني في حديثه عما اشتُقَّ من الأصوات: «. . ومن ذلك قولهم في زجر الإبل وغيرها: حَاحَيتُ، وعَاعَيْتُ، وهَاهَيْتُ؛ إذا صِحْت بها: حاء، وعاء، وهاء »** (٣)**.**

وألفات هذه الأفعال مما جُهِل أصله؛ لأن هذه الأفعال مشتقة من أسماء أصوات على زنة فَعْلَلْتُ، وأسماء الأصوات مبنية، ولا يُعرف أصلُ ما فيها من ألفات كما تقدم، لذا اختُلِفَ فيها:

فالخليل وسيبويه على أنها من الياء(٤)**، وذكر ابن السراج إجماع البصريين عليه، واستدلَّ له بقوله: لأنا « وجدنا كل ما جاء من الواو في هذا الباب قد ظهرت فيه الواو، نحو: قَوْقَيتُ، وضَوضَيتُ، وزَوْزَيْتُ، ولم نر منه شيئًا جاء بالياء ظاهرة، واجتمع مع هذا أنا وجدنا الألف قد أُبدلت في بعض المواضع من الياء الساكنة، ولم نجدها مبدلة من الواو الساكنة، وذلك قولهم في " طيِّء ": طائي، وإنما هو: طيئي، فقلبوا الياء ألفًا. . . »** (٥)**.**

---

(١) الأصول ٣١٨/٣.

(٢) القاموس المحيط: ٢١٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٤٦/١، وينظر: الخصائص ١٦٧/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٩٣/٤، والمقتصد في شرح التكملة: ١٥٦٧.

(٥) الأصول ٣١٦/٣-٣١٧، وينظر: الممتع ٣٧٣/١.

والقياس كما ذكر بقاء الياء، كما بقيت الواو في " قَوقَيت"، ولكنهم تجنبوا ذلك استثقالا للياءين مع الحاء في " حَاحَيْتُ " ومع العين في " عَاعَيْتُ " ومع الهاء في " هَاهَيْتُ "، والأمر مختلف مع " قَوْقَيتُ "؛ لعدم اجتماع الأمثال.

وربما قيل في الترغيب بقلب الياء ألفا في هذا الموضع ونحوه، وإن كان القياس تصحيحها، أنهم قلبوها مع " على " و" إلى " مع المضمر، فقالوا: عليك، وإليك، ويسوغ الحمل أن الألف فيها جميعًا أصل ليست منقلبة عن شيء[١].

وشذَّذ أبوعلي الفارسي قلب الياء الساكنة في نحو هذا قائلا: « لأنه ليس في موضع حركة، وإنما يطَّرد قلبه ألفًا متى تحرك وتوسط متحركين، إلا أن مثل هذا – أيضا – قد يجيء نادرا » [٢].

وذهب المازني إلى أن الألف من الواو حملا على " قَوْقَيْتُ "؛ لأنها لم ينطق لها بأصل، فحملت على ما له أصل[٣].

والقياس كما قال ابن عصفور أن تكون من الياء[٤] كما قال الخليل والجمهور؛ لأن الألف أشبه بالياء وقريبة منها[٥].

– الألف في " الفَغَا ":

الفَغَا: داء[٦]، وألفه من الياء عند ابن سيده؛ لأن الألف إذا وقعت لاما فإنها من الياء أكثر من الواو[٧].

---

(١) ينظر: الأصول ٣١٧/٣.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٨٧/٤.

(٣) ينظر: الممتع ٣٧٣/١.

(٤) ينظر: الممتع ٣٧٣/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٩٣/٤.

(٦) ينظر: المقصور والممدود لابن السكيت: ١١١.

(٧) ينظر: المحكم ٣٤٧/٣٩.

وارتضى الزبيدي جواز أن تكون من الواو والياء[١].

- الألف في " كَرَا "، بمعنى: نقص أو زاد، من الأضداد، ويقال: أكرى الرجل: قل ماله أو نفد زاده[٢]، وجاء في قول الشاعر:

. . . . . والظِـــلُّ لـــم يَفْضُـــلْ ولـــم يُكْـــرِ

وقد تساءل أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني عن مرجع ألفه، فاستقر أمرهما على أنها من الواو حملا على " كرواء " من قولهم: ساق كرواء، وهي الدقيقة، على اختلاف بينهما في تأول المعنى الجامع بينهما اشتقاقا؛ الاجتماع والانضمام، أو الانحسار والتضاؤل[٣].

وخالفهما ابن سيده مصححًا كونها من الياء حملا على الغالب في الاستعمال[٤].

- الألف في " كِلَا ":

الألف في " كلا " مما لم تجتمع كلمتهم في أصلها ومتحولها على مذاهب:

الأول: أنها من الياء، وعليه سيبويه والجمهور[٥]، واستدلوا بقولهم: " كِلْتَا "، فالتاء فيها بدل من لام الكلمة، والتاء تبدل من الواو في الغالب، نحو: تراث، وتجاه، وأصلها: كِلْوَى، ثم أبدلت الواو تاء، فصارت: كلتا، على زنة " فِعْلَى "، وعليه أبو علي السيرافي في بعض كتبه[٦].

---

(١) ينظر: المحكم ٣٤٦/٣٩.

(٢) ينظر: السابق ١٠٧/٧.

(٣) ينظر: التمام: ٢٥٧.

(٤) ينظر: المحكم ١٠٧/٧، والمخصص ٤٣٥/٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٧/٤، و الأصول ٧٧/٣-٧٨، والمنصف ١٠٧/٢، والممتع ٢٥٥/١.

(٦) ينظر: التعليقة لأبي علي ١٩٠/٣-١٩١، والمسائل البصريات ٧٩٣/٢- ٧٩٤.

والثاني: أنها من الياء، وعليه أبو علي الفارسي محتجا بجواز إمالتها، قال: «. . فمما يقوي انقلابها عن الياء دون الواو أن الإمالة قد جازت فيها في نحو قوله:

كِـــلَا أَبَـــوَيْكُمْ كَـــانَ فَرْعَـــا[1]... . . . . .

وإذا جازت الإمالة فيها في نحو هذا، حمل الألف فيه على الانقلاب عن الياء؛ لأنه الغالب الشائع، والحروف التي جازت فيها الإمالة، وليست من الياء نحو:"العَشَا " و " المكَا " قليلة، لا ينبغي أن يعترض بها على الكثير الفاشي » [2].

ونقله ابن يعيش عن سيبويه، فقال: « قال سيبويه: لو سميت بـ" كِلَا " وثنَّيت لقلبت الألف ياء؛ لأنه قد سمع فيها الإمالة » [3]، ولم أقف عليه عند غيره.

واعتُرِضَ عليه بأن الإمالة لا تنهض هنا للدلالة على أن الألف من الياء؛ لأنها من أجل الكسرة، وليست من أجل الألف، كما ذكر ابن الجزري[4].

وأن الألف في " كِلَا " أبدلت منها التاء في " كِلْتا "، وانقلاب التاء مما لامه واو أكثر مما لامه ياء، كما في: أخت، وهنت.

وأجاب أبو علي عن الثاني بقوله: « قد جاء بدل التاء من الياء في هذا النحو أيضا، وذلك قولهم: ثنتان، وهو من ثنَّيت، وإن كان " ثنَّيت " من الياء، فقد تكافأ الأمران، وإلا فهذا النحو من الزيادة ليس له حكم يرجح به لقلته.

---

(١) قطعة من بيت للأعشى، تتمته:

. . . . . دِعَامَةً ولَكِنَّهُم زَادُوا وأَصْبَحْتَ نَاقِصَا

ينظر: ديوانه: ١٩٩.

(٢) المسائل الشيرازيات ٢/٤١١-٤١٢.

(٣) شرح المفصل ١/١٦٠.

(٤) ينظر: النشر ٢/٥٠.

ويقوِّي انقلاب هذه الألف عن الياء أنها قد أبدلت في قولهم: كَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ وذَيْتَ، ولامهما ياء، وهما غير متمكنين، كما أن " كلا " كذلك، فتشبيهها بهما أولى لاجتماعهما في قلة التمكن » [1].

والثالث: ما ارتضاه ابن الباذش[2] وابن الخشاب من جواز كون الألف في " كِلا " و " كِلتا " من الواو أو من الياء، ولكلٍّ مقادُهُ عندهما، والواو أقيس، قال ابن الخشاب: « " كِلَا " كـ " مِعًى " في أنه اسم مقصور مفرد، وألفه منقلبة؛ إما عن واو وهو الأقيس، وإما عن ياء لجواز إمالتها، و " كِلتا " للمؤنث، تاؤها منقلبة في الصحيح عن الواو أو عن الياء اللتين أجزنا انقلاب ألف " كلا " عن كل واحدة منهما، فإن كانت منقلبة عن واو، فإن الأصل: كِلْوا، فقلبت الواو تاء كما قلبت في " تُراث "، والأصل: وُراث، و " تُجاه "، والأصل: وُجاه.

وإن كانت منقلبة عن ياء، فالأصل: كِلْيا، فقلبت الياء تاء، كما قلبت في " ثنتين "؛ لأن أصل " ثنتين ": ثنيان، إذ كانت من " ثنيت " » [3].

ويتراءى لي أن تقديرها من الواو أقرب تناولا، وهو ما عليه سيبويه والجمهور؛ لأن انقلاب التاء من الواو أكثر من انقلابها من الياء.

- الألف في " اللات ":

اختلفت كلمتهم في " لات "، فمنهم من ذهب إلى أنها اسم فاعل من: لَتَّ يَلِتُّ، والتاء من أصل الكلمة[1]، والألف زائدة، ويحكم لها بما يحكم لنظائرها حين طروء ما يستدعي قلبها.

(١) المسائل الشيرازيات ٤١٢/١.

(٢) الإقناع ٢٧٨/١.

(٣) المرتجل: ٦٧.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن " اللَّات " مشق من: لَوَيْتُ؛ لأنهم كانوا يلوون على آلهتهم ويعطفون عبادة لها، وتقربًا إليها.

قال ابن جني: « سألت أبا علي عن اشتقاق " اللات "، فقال: هي " فَعَلة " من: لَوَيْت على الشيء، إذا أقمت عليه. . . وأصلها: لَوَيَة، فحُذفت اللام تخفيفًا، فبقيت: لَوَة، فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: لَاة » [٢]، والألف على هذا مبدلة من الواو.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يقطع بيقين على أصل " اللَّات "؛ لذا حملها على الثنائي، وتعامل مع الألف على أنها مجهولة، وإن كانت الكلمة معربة؛ لأنه ليس ثمة ما يدل على أصلها من فعل، أو تحقير، أو تثنية، أو جمع، فقد قال في النسبة إليها: « وأما الإضافة إلى " لات " من: اللَّات والعُزَّى، فإنك تمدها كما تُمَدُّ " لا " إذا كانت اسمًا، كما تُثَقَّل " لو " و " كي " إذا كان كلٌّ واحدٍ منهما اسمًا. فهذه الحروف وأشباهها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فعل ولا تثنية إنما تجعل ما ذهب منه مثل ما هو فيه ويضاعف » [٣].

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١١/١، ومختصر الشواذ: ١٤٧، والمحتسب ٢٩٣/٢، والبحر المحيط ١٥٨/٨.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٣٩- ٣٤٠.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٣.

- الألف في " النَّالة":

والنَّالة: ماحول الحرم، أو ساحة مكة[١]، وألفُها مجهولة؛ لأنه لا يعرف لهذه الكلمة اشتقاق، والقياس أن يُقضى لها بأنها من الواو؛ لأنها عين، وهو الذي وصَّى به سيبويه كما تقدم، وارتضاه ابن جني مقياسًا فيما أشكل أمره من الألفات الواقعة عينا ما لم يجد للاشتقاق طريقا، فهو مولع بالاشتقاق، يستروح إليه، ويتعلل به ما وجد الطريق لاحبا إليه، لذا قضى للألف هنا بأنها من الياء؛ لأنه لمح معنًى بين النَّالة والنَّيْل يلتقيان به، فقال: « ألفها ياء لأنها من النَّيْل؛ أي من كان فيها لم تنله اليد » [٢].

ولم يَرُق هذا لابن سيده، وآثر جعل الألف من الواو، فقال: « وإنما قضينا على ألفها أنها واو؛ لأنَّ انقلاب الألف عن الواو أعرف من انقلابها عن الياء » [٣].

الألف الزائدة

وتسمى ألف الصيغة[٤]، أو ألف البناء[٥]، (وهي ألف تدخل في الأفعال والأسماء مما لا أصل لها، إنما تأتي لإشباع الفتحة في الفعل والاسم)[٦]، فهي إذا من الألفات المجهولة، وتزاد ثانية نحو: ضَارِب، وقَاتِل، وخَاتَم، وعَاقُول، وحَاطُوم، وقَاصِعَاء، وثالثة نحو: كِتَاب، وغَزال، وحِسَاب، وغُرَاب، ورابعة نحو: حِمْلَاق،

(١) ينظر: تاج العروس ٤٤/٣١.
(٢) المحكم ٤٢٨/١٠.
(٣) السابق نفسه.
(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٥٤.
(٥) ينظر: بصائر ذوي التمييز ٩/٢.
(٦) لسان العرب ٤٢٨/١٥ (الألف اللينة).

ودِرْيَاق، وزِلْزَال، وخامسة نحو: حَبَرْكَى، وقَرْقَرَى، وسادسة نحو: قَبَعْثَرَى، وضَبَغْطَرَى [1].

وقد قضوا بقلب هذه الألف واوا عند طروء عوارض التغيير على البنية إن لم تكن رابعة فصاعدا، فقالوا في تصغير " ضَارِب " و " خَاتَم ": ضُوَيْرِب وخُوَيْتِم، وفي جمعهما: ضَوَارِب وخَوَاتِم، فأما قلبها في التصغير فلأجل الضمة قبلها، وأما في الجمع فحملا عليه، قال ابن جني: « وإنما حُمِل التكسير في هذا على التحقير؛ لأنهما من وادٍ واحدٍ، وذلك أن هذا التكسير جَارٍ مجرى التحقير في كثيرٍ من أحكامه»[2].

وكذا إذا كانت الألف ثالثة، فيقال في تصغير " كتاب ": كتيب، بقلب الألف واوا، ثم تبدل الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون فتدغم فيها، ولم تقلب الألف ابتداء، وهو المذهب عند ابن جني، وعزاه إلى الحذاق وذوي القياس من أصحابه[3].

وأما عن عدم قولهم بقلب الألف ابتداء لأجل الياء، كما قلبوها لأجل الكسرة في " مفاتيح "، فقد أجاب عنه ابن جني بقوله: « إنما حملهم على القول بما قدمناه أنهم رأوا الألف أكثر انقلابها إنما هو إلى الواو، نحو: ضَارِب وضَوَارِب وضُوَيْرِب، فكما جاز أن تقلب في: ضَوَارِب، ولا ضمة قبلها، وفي: رَحَوِي، وعَصَوِيٍّ. . . ، وأبدلت أيضا من الألف المتحركة، وهي الهمزة في نحو: صَفَرَاوان، وحَمْرَاوان.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٦٨٧- ٦٨٩.

(٢) السابق ٥٨٢/٢.

(٣) ينظر: السابق نفسه

. . كذلك حكموا أيضا بأنها في نحو " غَزَال " و" غُرَاب " إنما قلبت في أول أحوالها واوا » [1].

ولم يرتض أحد المحدثين [2] ما يعتقده القدماء بشأن الألف الزائدة، وما يرونه من تفسير لتحولها إلى الواو في التصغير والتكسير؛ لأنه لا يرى الألف الزائدة إلا فتحة ممطولة حدثت عوضا عن همزة محذوفة، وأن ما يجري من تغيير؛ إن تصغير أو تكسير، إنما يتم في البنية العميقة للاسم قبل حذف الهمزة؛ ثم فيما كانت ألفه ثانية تحذف الهمزة وتجتلب واو (سماها واو الوقاية) لتفصل بين الحركتين الضمة والكسرة في التصغير، وبين المدتين القصيرة والطويلة في الجمع، كما في: ضَارِب ":

ففي التصغير: ضَأْرَبُ (الأصل) تتحول إلى: ضُوَيْرِب، ثم تحذف الهمزة وتجتلب الواو فتصير: ضُوَيْرِب.

وفي التكسير: ضَأْرَبُ (الأصل) تتحول إلى: ضَأَارِب، ثم تحذف الهمزة وتجتلب الواو فتصير: ضَوَارِب.

وما كانت ألفه ثالثة كما في "كِتَاب " تحذف همزته عند تصغيره ويعوض عنها بتضعيف الياء، فيكون الإجراء:

كِتَاب: كِتَأْب(الأصل) تتحول إلى: كُتَيْئِب، ثم تحذف الهمزة ويعوض عنها بتضعيف الياء فتصير: كُتَيِّب.

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٣-٥٨٤.

(٢)الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب:٢١ ، ٧٥ .

ولتأييد مذهبه في الألف الزائدة وما يطرأ عليها من تحولات، أومأ إلى قصور في تفسير القدماء؛ إذ لا يتناول تحول الألف في الجمع؛ لأن ما قبلها مفتوح، وعده إشكالا ألجأ ابن جني إلى التأول بالحمل، وهو غير مقنع على رأيه. (١)

وأما الألف الواقعة رابعة فصاعدا فمن الياء، سواء أكان أصلها معلومًا أم مجهولاً .

وفي توجيه ذلك قال ابن سيده: « وإنما وجبت الياء فيما زاد على ثلاثة أحرف؛ لأنَّا إذا صرَّفنا منه فعلا انقلبت الواو ياء ضرورةً في بعض تصاريفه، تقول في الثلاثي: غَزا يغزُو وغَزَوتُ، فإذا لحقته زائدة قلت: أَغْزَى يُغْزِي، وغَازَى يُغَازِي؛ لأنك إذا قلت: أَغْزَى، فهو أَفْعَل، وإذا قلت: غَازَى، فهو فَاعَلَ، ولا بُدَّ من أن يلزم مستقبلُهُ كسرَ ما كان قبل آخره، فإذا جعلناه واوًا قلنا: يُغْزِوُ في المستقبل ويُغَازِوُ، فإذا وقفت عليه وقفت على واو ساكنة قبلها كسرة فوجب قلبها ياء، وجُعِل ما لم يكن له أصلٌ ملحقًا بالياء؛ لأنا لو صرَّفنا منه فعلا وهو على أكثر من ثلاثة أحرف، لم يكن بُدٌّ من أن ينكسر ما قبلُ آخره، فيصير آخره ياء. . . »(٢).

كلمة أخيرة:

حاول هذا العمل أن يتتبَّع ما قالوه بشأن الألف المجهولة، وما تصالحوا عليه أو اختلفوا فيه من إجراءات في تقدير ما يمكن أن تؤول إليه حين طروء ما يستدعي تغييرها، وأرى من الجميل في الختام أن أذكِّر بشيء مما جاء فيه:

– قضية الألف المجهولة قديمة في الدرس التصريفي، وقد عالجها سيبويه في أكثر من موضع من كتابه.

(١)الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب: ٧٦ .

(٢) المخصص ٤/٤٢٨.

– الألف لا تكون أصلا إلا فيما لم يقض له باشتقاق، وهي فيه مجهولة، واصطلاح الأصل لها بحسب الظاهر.

– ينضوي تحت الألف المجهولة ما لم يعرف منشؤه من ألفات، سواء كانت الألف أصلية – بحسب اصطلاحهم – أو مبدلة، أو زائدة.

– دلَّ الاستعمال على أن الألف يكثر دورانها واوًا إذا كانت عينًا، وياء إذا كانت لامًا، وقد اتُّخِذَ من هذا قرينة في تقدير أصل الألف إذا لم تكن هناك قرينة أخرى صارفة.

– تتنوع القرائن الدالة على ما يُقضى به للألف المجهولة من واو أو ياء؛ كالحمل على النظير، وكثرة دوران المادة، وتحاشي فساد الصيغة أو عدم النظير، والالتقاء مع مادة أخرى مماثلة في المعنى، وغيرها.

– تعد الإمالة – وهي عادة لفظية لشريحة كبيرة من العرب – من أظهر القرائن في صرف الألف إلى الياء فيما سُمِعت أو حَسُنت فيه، وما لم تحسن فيه يُغَلَّب فيه جانب الواو ما لم تكن هناك قرينة أخرى تصرف إلى الياء.

– قد يُحتال على الاشتقاق في تقدير ما ينبغي أن تؤول إليه الألف المجهولة، فتدرج المادة المشكلة مع أخرى قُطِع فيها بالواو أو الياء لمقاربة في المعنى، وهو من طرائف استدلالات أبي علي وابن جني.

– قد تتضافر القرائن في ترجيح الواو أو الياء، فتجتمع قرينة الموقع مع كثرة دوران المادة، أو مع مقاربة في الاشتقاق، أو مع الإمالة، أو الإمالة مع كثرة دوران المادة، أو الحمل على النظير، ونحو ذلك.

– قد يُخْتَلفُ في تقدير ما يمكن أن تؤول إليه الألف من واو أو ياء لاختلافٍ فيما يُرتضى من قرائن، ولكلٍّ مقادهُ وصنعتُه.

– إذا كانت الألف المجهولة من الزوائد يُقضى بأنها من الواو ما لم تكن رابعة فصاعدا.

– إذا كانت الألف رابعة فصاعدًا فهي من الياء قولا واحدًا، ويستوي في ذلك الأصلية بحسب اصطلاحهم، والمبدلة، والزائدة، وقد ألمح بعضهم إلى شيء من أسرار هذا الإجراء.

والحمد لله في البدء والختام ،،،،

مصادر البحث

١. الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، د/ إبراهيم الشمسان، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الثانية والعشرون، ١٤٢٢-١٤٢٣هـ.

٢. إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة، دار الكتب العلمية.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان رجب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ.

٤. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٥. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٦هـ.

٧. الإغفال، أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور: عبدالله بن عمر الحاج، نشره المجمع الثقافي في مركز جمعه الماجد، الإمارات المتحدة، أبوظبي، ١٤٢٤هـ.

٨. الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ت: د / عبد المجيد قطامش، من مطبوعات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، ط١، ١٤١١هـ.

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٣٨٠هـ.

١٠. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

١١. البارع في اللغة، أبو علي القالي، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ودار الحضارة، بيروت، ط١، ١٩٧٥هـ.

١٢. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٣. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (لجنة إحياء التراث)، القاهرة، ١٤١٦هـ.

١٤. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق جماعة من الأساتذة، نشره المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

١٦. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور / عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٧. تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

١٨. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، ابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨١هـ.

١٩. تمهيد القواعد (شرح التسهيل)، ناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٠. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جني، تحقيق الأستاذ الدكتور / حسن هنداوي، نشره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٢. تهذيب الألفاظ، ابن السكيت، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٢٣. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٤. جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

٢٦. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢.

٢٧. دراسة الصوت اللغوي، كمال بشر، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨هـ.

٢٨. دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، ط٩، ١٩٨٦م.

٢٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق الدكتور: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.

٣٠. ديوان أبي زبيد الطائي، تحقيق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

٣١. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.

٣٢. ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

٣٣. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.

٣٤. الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق: حسن العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٥. شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

٣٦. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٧. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح، دار التراث الإسلامي، بغداد، مطابع مديرية دار الكتب، ١٤٠٢هـ.

٣٨. شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي، تحقيق الدكتور: حسن العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.

٣٩. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٤٠. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

٤١. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسين مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٤٢. شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٤٣. شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق: حسين عطوان، مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٤. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري، تحقيق الدكتور: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر الأرياني، ود: يوسف محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٥. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٤٦. صناعة الكتاب، أبو جعفر النحاس، تحقيق الدكتور: بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٤٧. علل النحو، ابن الوراق، تحقيق: محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٨. العين، الخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور: مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، بيروت.

٤٩. القاموس المحيط، الفيروزبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ.

٥٠. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٥١. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.

٥٢. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٥٣. المحتسب في تبيين في وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٥٤. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٥٥. المختصر في شواذ القراءات، ابن خالويه، نشره برجستراسر، مكتبة المثنى، القاهرة.

٥٦. المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٥٧. المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، ١٣٩٢هـ.

٥٨. المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق الأستاذ الدكتور: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ.

٥٩. المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.

٦٠. مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.

٦١. معاني القرآن، الأخفش، تحقيق الدكتورة: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.

٦٢. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٦٣. معجم ديوان الأدب، الفارابي، تحقيق الدكتور: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ.

٦٤. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تحقيق الدكتور: ف عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.

٦٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، حققه مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية (مركز إحياء التراث)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٦٦. المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: أحمد الدويش، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

٦٧. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٦٨. المقتضب في اسم المفعول، ابن جني، تحقيق الدكتور: أمين أحمد سالم، دار أبو المجد للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٢م.

٦٩. المقصور والممدود، ابن السكيت، تحقيق الدكتور: محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٤١٥هـ.

٧٠. المقصور والممدود، ابن ولاد، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

٧١. المقصور والممدود، الفراء، تحقيق: عبد الإله نبهان، ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٠٣هـ.

٧٢. الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٣٩٨هـ.

٧٣. المنجد في اللغة، أبو الحسن الهنائي (كراع النمل)، تحقيق الدكتور: أحمد مختار عمر، والدكتور: ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٣٩٨هـ.

٧٤. المنصف (شرح تصريف أبي عثمان المازني)، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، مصر، ١٣٧٣هـ.

٧٥. المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٧٦. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٧. نظم الفرائد وحصر الشرائد، لابن بركات المهلبي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧٨. النوادر في اللغة، أبو زيد، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.

٧٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.